ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أزمة كورونا..

رؤى تحليلية للتأثيرات والمسارات

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

APRIL 2020
العدد الأول

www.ecsstudies.com

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أزمة كورونا.. رؤى تحليلية للتأثيرات والمسارات

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي

المستشارون والخبراء

(بترتيب الإصدار)

د.محمد كمال　　د.دلال محمود　　د.جمال عبد الجواد

د.نهى بكر　　د.رغدة البهي

الفريق البحثي

د.محمد شادي
د.عمر الحسيني
مها علام
بلال منظور
تقى النجار

نيرمين سعيد
أحمد السيد
نسرين الصباحي
الإخراج الفني
أحمد حسني

نوران عوضين
حسين عبد الراضي
آية عبد العزيز
فردوس عبد الباقي
هبة زين

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

المحتويات

قضايا دولية 6

- كورونا والانتخابات الأمريكية بين احتمال التأجيل وفرص ترامب 7
- هل يهدد وباء كورونا المستجد تماسك الاتحاد الأوروبي؟ 10
- مراجعة تصحيحية للتجارب الآسيوية في احتواء كورونا 12

قضايا الأمن والدفاع 14

- أهداف السياسات «النفعية» للإخوان في أزمة كورونا 15
- لماذا تباينت نظرة تنظيمات الإرهاب تجاه أزمة كورونا؟ 17
- انعكاسات أزمة كورونا على الإرهاب بالساحل والصحراء 20

قضايا السياسات العامة 22

- أسباب تراجع الجنيه أمام الدولار في ظل أزمة كورونا 23
- تجربة فيتنام من الانجاز التنموي إلى محاصرة كورونا 27
- منظمة الصحة العالمية ومكافحة الأوبئة.. ملامح القوة والضعف 30

قضايا نوعية 34

- استخدامات التكنولوجيا الذكية في مواجهة أزمة كورونا 35
- المجتمع المدني المصري وأزمة كورونا.. دروس مستفادة 37
- مخاوف متصاعدة من تأثير كورونا على مخيمات اللاجئين 40

كيف يفكر العالم؟ 42

- **عرض كتاب:** الأوبئة والأمراض القاتلة.. عوامل التفشي والانحسار 43
- **مراكز الفكر العالمية:** الأنظمة الصحية الوطنية.. أولوية آنية لمواجهة «كوفيد -١٩» 47
- **مراكز الفكر العالمية:** تأثيرات الركود الاقتصادي العالمي على الطبقة الوسطى 50

بيانات وإحصائيات 52

- قطاع الصحة حول العالم 53

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (١) - 15 إبريل 2020

«تقديرات مصرية» هي مطبوعة جديدة نصف شهرية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية للتعامل مع أزمة «كوفيد -١٩» التي أصابت العالم ومصر. ولما كان المركز يصدر بالفعل يوميا متابعة لتطورات الأزمة وينشرها في أشكال ورقية وإلكترونية, فإن هذه المطبوعة هدفها أن تضم للرصد مجموعة من التحليلات التي تضع المعلومات عن الأزمة في سياقات ومسارات وتوجهات تبصر المساهمين في صنع القرار المصري بالغابة الواسعة الواقعة وراء الشجرة القريبة. والأزمة بهذا المعني «مركبة», فهي صحية تهدد حياة الانسان؛ وهي اقتصادية لأن جزءا من علاجها سحب الجماهير, أو بعضها من دوائر العمل والإنتاج, مع غلق وعزل مناطق ووسائل مواصلات؛ وهي اجتماعية لأنها سوف تؤثر سلبا علي قطاعات واسعة من المواطنين انخفض دخلها أو انعدم بالبطالة, كما أنها سوف تضع المواطنين أمام خيارات صعبة بعضها روحي وكثيرا منها مادي. والأزمة غامضة, فلايزال علماء الكون يبحثون في كنه الفيروس الغامض, كما أن لا أحد يعرف متي تنتهي الأزمة, ولا متي تستوي المنحنيات الإحصائية المبشرة بزوال الغمة, وعدم اليقين كثيرا ما يولد الشك, ويعطي الفرصة لأهل الشر لاستغلال البلاء إما للكسب أو لتحقيق عدم الاستقرار. ورغم أن الأزمة كانت مفاجئة إلا أنه يقع بداخلها مفاجآت, وخلال أيام برزت معضلة عودة بعض من تم شفائهم إلي المرض مرة أخري, بعد أن كان الظن أن الشفاء يعني المناعة, ولكن بعد زوال الظن فإنه لم يكن معلوما عما إذا كان ذلك راجعا إلي عودة النشاط إلي الفيروس مرة أخري, أو أن العدوي تظل ممكنة رغم زوال المرض. والأزمة عالمية بكل ما يعنيه ذلك من معان؛ فشمال العالم وبالذات في الصين وأوروبا وشمال أمريكا كانوا أول المصابين؛ ولكن ذلك لا يعني أن باقي الكوكب معفي من الإصابة فالحقيقة أن ٢٠٥ دولة وكيان سياسي أصيب بالمرض, ولكن السرعة والانتشار لا تزال في أولها في الهند وبقية جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. ولكن عالمية المرض قدمت أيضا إلي البشرية خبرات متنوعة للتعامل معه.

«تقديرات مصرية» تأخذ كل ذلك في الحسبان من زاوية مصرية, ومن خلال قطاعات المركز الرئيسية: العلاقات الدولية, الأمن والدفاع, السياسات العامة, والقضايا النوعية الاستراتيجية. ومنطلق هذه التقديرات أمران: الأمن القومي المصري في الداخل والخارج؛ والحرص علي المسيرة المصرية في التقدم والتنمية. والله الموفق والمستعان.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

1

كورونا والانتخابات الأمريكية بين
احتمال التأجيل وفرص ترامب

2

هل يهدد وباء كورونا المستجد
تماسك الاتحاد الأوروبي؟

3

مراجعة تصحيحية للتجارب
الآسيوية في احتواء كورونا

1 كورونا والانتخابات الأمريكية بين احتمال التأجيل وفرص ترامب

طرحت أزمة وباء كورونا المستجد تأثيرات مختلفة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة, فبينما تأجل مؤتمر الحزب الديمقراطي لاعلان مرشحه إلى شهر أغسطس القادم, فإن ثمة احتمالا لتأجيل تلك الانتخابات حال تصاعد حدة وانتشار تلك الأزمة في الولايات المتحدة التي تصدرت قائمة الإصابات في دول العالم. على الجانب الآخر, تمسك الرئيس دونالد ترامب بعقد تلك الانتخابات في موعدها, خاصة أنه يملك فرصا متعددة لإعادة انتخابه, لكنه يواجه أيضا عوائق تخفض من أسهمه بسبب بعض الانتقادات لتأخره في اتخاذ اجراءات وقائية في مواجهة الوباء.

ملامح تأثير الأزمة

- **تأجيل المؤتمرات الانتخابية:** قرر الحزب الديمقراطى في الولايات المتحدة مؤخرا تأجيل مؤتمره العام, والذى يعلن فيه مرشحه لانتخابات الرئاسة بشكل رسمى إلى الـ ١٧ من أغسطس القادم, وأوضح نائب الرئيس السابق جو بايدن, والمتقدم لصفوف مرشحى الحزب عن ترحيبه بذلك التأجيل, على خلفية انتشار جائحة كوفيد -١٩, كما أدت تلك الجائحة إلى إعلان ١٤ ولاية أمريكية, على رأسها ولاية نيويورك, إرجاء الانتخابات الرئاسية التمهيدية, و إرجاء جميع المرشحين سواء لمؤتمراتهم الانتخابية, أو حملات جمع التبرعات.

- **استشكاف خيارات بديلة:** ذكر مسؤولون بالحزب الديمقراطى أن عقد مؤتمر أغسطس القادم سيظل خاضعًا لتوصيات مسؤولي الصحة الفيدراليين, وكذلك في الولاية التى سيعقد بها المؤتمر (ولاية ويسكونسن), وأشاروا إلى أنهم ينتظرون بيانات حول مسار الوباء. وأمضى منظمو الحزب الأسبوعين الماضيين في العمل على خطط للطوارئ, واستكشاف خيارات التصويت الافتراضى, حيث ما يزال هناك احتمال لعقد مؤتمر افتراضى بالكامل أو بحضور عدد أقل من الاشخاص.

- **اتجاهات متباينة للتأثير:** اختلفت التحليلات بشأن تأثير جائحة كورونا على الانتخابات الأمريكية ما بين اتجاه يرى أنها ستعزز من فرص الرئيس ترامب في إعادة الانتخاب, وآخر يتوقع أنها ستحد من فرص فوزه في مقابل تصاعد أسهم مرشحي الحزب الديمقراطي. بينما ركزت تحليلات أخرى على إحتمال تأجيل الإنتخابات عن موعدها المقرر في نوفمبر ٢٠٢٠, وهو ما لا يملك الرئيس القيام به, حيث حدد القانون يوم الانتخابات فى «الثلاثاء التالى لأول يوم اثنين في نوفمبر».

- **شروط تأجيل الانتخابات:** إذا أراد الجمهوريون تغيير قانون الانتخابات، فسوف يحتاجون إلى تمريره من خلال مجلس النواب الذى يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، وهو أمر مستحيل. يضاف لذلك، ينص التعديل العشرون من الدستور الأمريكى على أن «فترات الرئيس ونائب الرئيس تنتهي عند الظهر في اليوم العشرين من شهر يناير»، وبالتالي، فحتى لو تم إلغاء الانتخابات بطريقة أو بأخرى، فإن فترة الرئيس ترامب ونائب الرئيس مايك بنس ستنتهي كما هو مقرر.

- **رفض ترامب لتأجيل الانتخابات:** حيث أكد الرئيس الأمريكي في تصريح له يوم ٤ إبريل ٢٠٢٠ أن الانتخابات سوف تُجرى في موعدها في نوفمبر، كما أنه لا يؤيد التصويت عبر البريد، وإنما عبر مراكز الإقتراع. وهو نفس ما اتجه إلى التأكيد عليه جو بايدن – المرشح الديمقراطي الأوفر حظًا – حينما قال إن الولايات المتحدة استطاعت أن تجري الإنتخابات في خضم الحرب الأهلية، وبالتالي، فلابد من إجراء الإنتخابات في موعدها.

- **مقترحات بالتصويت الإلكتروني:** من المفترض أن تتم الانتخابات الأمريكية، حال انحصرت جائحة كورونا، وتراجع انتشارها وقل تأثيرها، لكن من غير المتوقع أن تتم تلك الانتخابات، حال استمر الوضع المتدهور المترافق مع تفشي فيروس كورونا. لكن تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الأمريكية لم يتم تأجيلها منذ إقرار قانون الانتخابات عام ١٨٤٥، علاوة على أن ذلك التأجيل يتطلب تعديلًا دستوريًا يجب تمريره عبر الكونجرس الأمريكي. لذا، تتجه أغلب المقترحات إلى إلغاء صناديق الإقتراع مقابل تعميم فكرة التصويت الإلكتروني أو التصويت عبر البريد، الأمر الذي يفرض تساؤلًا حول قدرة البنية التحتية الرقمية على القيام بذلك، وكذا قدرة خدمة البريد الأمريكية على تغطية ذلك.

فرص انتخابية

يرى البعض أن جائحة كورونا قد تعزز فرص الرئيس ترامب فى الانتخابات الرئاسية القادمة، بالاستناد إلى الأسباب الآتية:

- استند ترامب منذ حملته الإنتخابية الأولى إلى فكرة قائمة على الإنعزالية، وحماية الولايات المتحدة من المخاطر الخارجية عبر إغلاق الحدود، وإعادة هيكلة سياسات الهجرة واللجوء. وهو ما اتجهت إليه أغلب دول العالم بفعل جائحة كورونا، كما أنه يملك القدرة على استخدام خطاب أكثر تواصلًا مع الشارع الأمريكي، من خلال المزج بين الاعتزاز الوطني، ووجود تهديدات ومؤامرة لضرب النموذج الأمريكي، وكذا التأكيد على ثقته في الانتصار وتجاوز الأزمة.

- تبنى ترامب منذ وصوله لسدة الحكم سياسة معارضة للصين وسياساتها ليس فقط مع الولايات المتحدة، وإنما حول العالم، ويرتبط بذلك دعوته لتقليل الاعتماد الأمريكي على الصين، الأمر الذي يعني صحة إدعاءاته وتنبؤاته. إذ دعا إلى نقل المصانع الأمريكية إلى داخل الولايات المتحدة بدلًا من وجودها في دول أخرى، كالصين والمكسيك حتى وإن ارتفعت التكلفة، وهو ما أكدت على أهميته التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا.

- استطاعت السياسات الاقتصادية التي تبناها ترامب منذ وصوله للبيت الأبيض وقبل تفشي كورونا تحقيق العديد من النجاحات الاقتصادية، كخفض معدل البطالة إلى ما يقرب من ٣,٥% ، وهو ما قد يعزز أسهمه الانتخابية، بخلاف أن المواطن الأمريكي يميل بشكل عام في وقت الأزمات الكبرى إلى التصويت للرئيس الحالي، كما حدث مع الرئيس الأسبق جورج بوش بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وروزفلت إبان الحرب العالمية الثانية.

- وقعت إدارة ترامب على حزمة تحفيز اقتصادي تاريخية غير مسبوقة تحت مسمى قانون مكافحة فيروس كورونا والإغاثة والأمن الاقتصادي بقيمة ٢ تريليون دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الأفراد والشركات، وتتضمن تلك الحزمة إعانات البطالة، وبرامج دعم وقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تشكل الجلسات التي يبثها ترامب للحديث يوميا عن جائحة كورونا مؤشرا على الاهتمام البالغ للرئيس بادارة الأزمة، وتعزيز الثقة بين الإدارة وبين المواطن، وكذا، بعث رسالة للمواطن الأمريكي بالمشاركة في رسم السياسات الخاصة بالأزمة وتنفيذها. في الوقت نفسه، فإن ترامب لديه القدرة على تفنيد للانتقادات التي يوجهها الحزب الديمقراطي لأدائه في أزمة كورونا، عبر التركيز على القصور الذي انتاب إدارة أوباما في التعامل مع أزمة إنفلونزا الخنازير .

- لا يعني بالضرورة تصدر بايدن للإنتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي تزايد شعبية وقدرة الحزب على منافسة ترامب، حيث أشرت الأحداث التي عصفت بالحزب الديمقراطي في العام الماضي على حالة التذبذب والتخبط التي تضرب الحزب. كما أن الأزمة الأوكرانية الأخيرة لم تضر سمعة الرئيس ترامب وحده، بل أضرت أيضًا بسمعة بايدن كونه طرفا في الأزمة، علاوة على استمرار الصورة السلبية المرتبطة بالحزب الديمقراطي المتمثلة في رغبته بالإطاحة بترامب وليس التوصل إلى سياسات أفضل، الأمر الذي يتضح بين الحين والآخر في التصريحات المناهضة لترامب من قبل مرشحي الحزب الديمقراطي.

- تعمل الإدارة الأمريكية على التوصل إلى المصل والدواء لمافحة كورونا بطريقة قد تحول المحنة التي تواجهها إدارة ترامب إلى منحة تدعم أسهمه في الانتخابات الأمريكية، حيث أكد مايك بنس - نائب الرئيس الأمريكي - مجددًا في رسالة تطمينية مؤخرا ما قد أعلنه الرئيس ترامب من قبل: «سنعالج كل المواطنين حتى من لا يمتلك تأمينًا طبيًا».

عوائق مطروحة

بالرغم من تزايد شعبية الرئيس ترامب التي ظهرت في استطلاعات الرأي عقب خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في فبراير الماضي، إلا أن بعض التحليلات اتجهت إلى أن أزمة كورونا سوف تخصم من رصيد الرئيس ترامب وستفوق الانجازات التي حققها، ومن أبرزها:

- التأخر في الاستجابة لجائحة كورونا بطريقة أدت لتفشي الوباء بصورة سريعة أوصلت الولايات المتحدة إلى أن تصبح الدولة صاحبة أعلى معدلات إصابة ووفاة.

- عمدت إدارة ترامب في بداية أزمة كورونا إلى تجنب استعراض الحقائق مع التقليل من خطر الجائحة، الأمر الذي ترتب عليه التأخر في قرار وقف خطوط النقل والمواصلات مع الصين، وفرض حظر التجوال والحجر الصحي.

- التداعيات الاقتصادية المرتبطة بالأزمة، والتي ستلتهم معظم الإنجازات الاقتصادية التي حققها ترامب، حيث تجاوز عدد العاطلين أكثر من ٣ مليون شخص.

- عمد الرئيس ترامب منذ وصوله للحكم إلى تبني سياسة صحية مختلفة عن سلفه، الأمر الذي أدى إلى إلغاء «أوباما كير»، وإنهاء مهام فريق الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي بمجلس الأمن القومي في ٢٠١٨ الذي أنشأه سلفه على خلفية تفشي مرض الإيبولا.

- يملك الحزب الديمقراطي سياسة أكثر شمولًا وأكثر تأثيرًا في المواطن الأمريكي العادي. لذا، شهدت المناظرة التي جمعت مرشحي الحزب الديمقراطي جو بايدن، وبريني ساندرز، في ١٦ مارس الماضي، تركيزًا للنقاش حول فيروس كورونا، وآراء وخطط كل منهما في حالة فوز أحدهما. كما يعمد بايدن إلى التذكير الدائم بدوره في مواجهة تفشي مرض الإيبولا خلال منصبه كنائب لأوباما، وكذا دوره في إدارة خطة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية في ٢٠٠٨.

2 هل يهدد وباء كورونا المستجد تماسك الاتحاد الأوروبي؟

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد فى العديد من دول الاتحاد الأوروبى، خاصة إيطاليا وفرنسا الى تصاعد الجدل حول قدرة الإتحاد على مساعدة أعضائه فى أوقات الأزمات، بل ثارت أسئلة أكبر حول مستقبل تماسك الإتحاد الاوروبى وفاعلية مؤسسات، في ظل غياب استراتيجية واضحة أو تشارك الدول في خطط تعاونية للتعامل مع الفيروس، حيث بدا أن للدول دور أكبر من مؤسسات الاتحاد ذاتها.

إجراءات الدول الأوروبية

▪ **إغلاق الحدود:** حيث أغلقت كل من سلوفاكيا وجمهورية التشيك وأوكرانيا وسلوفينيا حدودها في وجه الأجانب الذين لا يتمتعون بإقامة قانونية. فيما أعادت المجر والنمسا مراقبة الحدود، في سياق التوقف العمل بنظام شينجن. وأعلنت قبرص إغلاق حدودها لمدة ١٥ يومًا، على أن يُستثنى من القرار المقيمون فيها بشكل شرعي بمن فيهم الطلاب والعاملون. ومع تحول الفيروس لوباء، أعلنت فرنسا في مارس الماضي أنه تم الاتفاق مع دول الاتحاد على إغلاق الحدود بين دول مجموعة «شينجن»، أمام الأجانب، لمدة ٣٠ يومًا قابلة للتجديد، تخوفًا من استمرار انتشار الفيروس في باقي دول الاتحاد على خلفية الوضع في إيطاليا. كما قررت بعض البلديات الواقعة شمال بلجيكا على الحدود مع فرنسا إغلاق المداخل المؤدية لأراضيها كإجراء وقائي.

▪ **إعلان الطوارئ:** حيث تعد إسبانيا ثان دولة أوروبية بعد إيطاليا انتشر فيها الفيروس بشكل كبير، إذ أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في ١٤ مارس الماضي لمدة ١٥ يوما، وأكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أن الدولة «ستُجند كل وسائلها من أجل حماية صحة جميع مواطنيها». ومع تفاقم الاصابات والوفيات، صادق البرلمان الإسباني في ٢٦ مارس الماضي على تمديد حالة الطوارئ لمدة ١٥ يوم إضافيًا لتستمر حتى ١١ أبريل ٢٠٢٠.

▪ **الاستجابة التدريجية:** أصدرت الحكومة الفيدرالية في بلجيكا مجموعة من المبادئ التوجيهية، مثل: إمكانية العمل من المنزل، وإلغاء التجمعات لأكثر من ١٠٠٠ شخص. لكنّ إجراءات المواجهة فيما يتعلق بإغلاق المؤسسات التعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية قد تم اتخاذها مؤخرًا، كما أعلنت تطبيق الإغلاق التام اعتبارًا من يوم ١٨ مارس الماضي.

▪ **الاستعانة بالجيوش،** فبرغم أن فرنسا عقدت انتخابات في المرحلة الأولى يوم ١٥ مارس الماضي، إلا أنها اتخذ اجراءات وقائية انعكست في تراجع مستوى المشاركة الانتخابية، منها، منع التنقل إلا للضرورة لمدة ١٥ يومًا، مع إغلاق كافة المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات، كما قرر وزير الداخلية الفرنسي نشر قرابة مائة ألف شرطي وضباط الجيش في نقاط مراقبة وحراسة ثابتة ومتنقلة. بخلاف أنه تم الاستعانة بالجيش لنقل المرضى إلى المستشفيات، وكذلك التنسيق مع وزيرة الدفاع الألمانية لنقل المصابيين لتلقي العلاج في ألمانيا، ناهيك عن تطمين الشركات بأن السلطات لن تسمح بانهيارها.

▪ **تدابير وقائية واسعة،** حيث اتخذت ألمانيا اجراءات وقائية عبر مواجهة الشعب باحتمال إصابة ٧٠% من المواطنين بالفيروس، كما تم تعليق المباريات في الدوري الألماني، وإجراء الحجر الصحي، وإغلاق المدارس في أجزاء من البلاد، وحظر الرحلات الداخلية والخارجية ودعوة المواطنين للمكوث في منازلهم للحد من انتشار الفيروس. بموازاة ذلك، قامت الحكومة بشراء معدات حماية ومطهرات وسلع طبية بقيمة ٢٠٥ ملايين يورو لقطاع الصحة، لمجابهة الفيروس. وفي مرحلة لاحقة، منعت السلطات إقامة الصلوات الجماعية لكل الأديان، وحظر التجمعات للطوائف الدينية. وفي ١٩ مارس الماضي، أعلنت الحكومة الاستعانة بالجيش للمساعدة في نقل المصابين للمستشفيات، بخلاف الحالات الفرنسية والايطالية الحرجة لتلقي العلاج في ألمانيا. بالرغم من ارتفاع حصيلة المصابيين إلا أن ألمانيا تظل أقل دولة من حيث عدد الوفيات، والدولة الأفضل في إدارة الأزمة على مستوى الاتحاد.

▪ **حجر صحي للمدن:** بالرغم من أن إيطاليا لم تكن مصدر انتشار الفيروس، إلا أنها أصبحت أكثر الدول تضررًا على المستوى الأوروبي. في هذا الإطار، عمدت السلطات في بداية الأزمة إلى إغلاق المدارس والجامعات في منطقة الشمال الأكثر تضررًا، لكن يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن مجدية. وعليه بدأت السلطات الإيطالية، بفرض حجر صحي على ملايين الأشخاص في شمالي إيطاليا منذ الـ٨ من مارس الماضي. وكانت المناطق المشمولة بالحجر، هي لومبارديا والبندقية، وشمال منطقة إيميليا رومانيا وشرق بييمونتي. بالإضافة إلى إغلاق المتاحف والمسارح وصالات السينما، وغيرها من الأماكن الترفيهية. ثم أعلن رئيس الوزراء الإيطالي «جوزيبي كونتي» في ٩ مارس الماضي إغلاق كافة أنحاء البلاد، وفرض إجراءات العزل الطبي في جميع المدن والأقاليم، ووفقًا للقرار تم إلغاء جميع التجمعات العامة، وإغلاق جميع المدارس والجامعات وكافة المطاعم والمقاهي، كما تم تعليق كافة الأنشطة الرياضية في البلاد.

جهود المفوضية الأوروبية

(*) يمتلك الاتحاد الأوروبي سلطات محدودة للتصدي للأوبئة، نتيجة إشراف الدول الأعضاء على القطاع الصحي. ومع ذلك، سعت المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ اجراءات لدعم الدول الأعضاء بالاتحاد في الأزمة، وفي الوقت نفسه تجنب اتخاذ تدابير غير منسقة أو حتى متناقضة تقوض في نهاية المطاف الجهود المشتركة لمكافحة تفشي الفيروس.

- أنشأت رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» فريق استجابة Coronavirus على المستوى السياسي لتنسيق استجابة الدول الأوروبية للوباء، كما تم تفعيل آلية تنسيق الأزمات التابعة للمفوضية؛ حيث تجتمع لجنة تنسيق الأزمات بانتظام من أجل التآزر بين جميع الإدارات والخدمات ذات الصلة بالمفوضية ووكالات الاتحاد الأوروبي.

- اقترحت رئيسة المفوضية في ١٦ مارس الماضي قيام الدول الأعضاء في الاتحاد بحظر السفر غير الضروري إلى التكتل لإبطاء وتيرة تفشي «كوفيد-١٩»، لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما. كما أفادت بأن الاتحاد الأوروبي سيعمل على مساعدة عودة ١٠٠ ألف مواطن أوروبي بينهم فرنسيون، وممن تقطعت بهم السبل وأصبحوا عالقين بالخارج بسبب التدابير المتخذة لمكافحة كورونا.

- اقترحت المفوضية الأوروبية مبادرة استثمارية لمكافحة الفيروسات التاجية بقيمة ٣٧ مليار يورو لتوفير السيولة للشركات الصغيرة وقطاع الرعاية الصحية، كما لعبت دورًا تنسيقيًا من خلال دعوة الشركات والمنتجين لتقديم عطاءات بشأن المعدات الطبية لتلبية الاحتياجات التي طلبتها الدول الأعضاء وذلك في ١٧ مارس الماضي.

- حشدت المفوضية الأوروبية ١٤٠ مليون يورو من التمويل العام والخاص للبحث بشأن اللقاحات والتشخيص والعلاج، كما تمت الموافقة على براءة الاختراع لشركة CureVac الألمانية للتقنيات الحيوية، واجتازت جميع الإجراءات اللازمة. وكان الاتحاد قد قدم للشركة ٨٠ مليون يورو لتطوير اللقاح ضد فيروس كورونا، حيث من المتوقع انتاج اللقاح في بحلول الخريف المقبل.

- أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أن الإمدادات الأساسية ستبقى مؤمنة، في تعليق لها على حمى الشراء التي اجتاحت مناطق في ألمانيا وأوروبا، وفي هذا الإطار، اقترحت المفوضية في ١٩ مارس الماضي إنشاء مخزون استراتيجي من المعدات الطبية لإنقاذ الاتحاد، مُعلنة تمويلها ٩٠% من تكاليف التخزين وإدارة توزيع المعدات على الدول المتضررة.

- وافقت المفوضية في ٢٠ مارس الماضي على أن جميع المعايير الأوروبية سيتم توفيرها بشكل استثنائي مجانًا للشركات المهتمة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية الأوروبية بما سيسمح بتصنيع أجهزة عالية الجودة، مثل: الكمامات، والقمصان الطبية، والمطهرات، وأدوات التعقيم، وغيرها، وضخها في الأسواق المحلية.

- أعلنت المفوضية في ٢ أبريل الماضي، خطة لمواجهة أزمة البطالة على مستوى أوروبا، على خلفية أزمة «كوفيد-١٩»، تستند على قيام الاتحاد «بجمع ١٠٠ مليار يورو» في شكل قروض حكومية، لمساعدة الدول الأعضاء على «تعزيز خطط عملهم قصيرة الأجل». وسيتم تقديم الاقتراح في ٧ أبريل لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي. كما أعلنت المفوضية أن ميزانية الاتحاد القادمة يجب أن تتخذ شكل «خطة مارشال» جديدة لمساعدة أوروبا على التعافي من هذه الأزمة.

الانتقادات الموجهة للاتحاد

- ثمة اتهامات للاتحاد الأوروبي بعدم التضامن مع إيطاليا حيث لم تتلقّ الأخيرة استجابة طبية من أي دولة عضو في الاتحاد، ولكن مع تزايد حدة الضغوط تبرعت فرنسا بمليون قناع لإيطاليا، بينما أرسلت ألمانيا سبعة أطنان من المعدات الطبية.

- تنامي الاتهامات حول الاستيلاء على الشحنات الطبية بين الدول الأوروبية؛ حيث صادرت التشيك شحنة من المساعدات الطبية والأقنعة الواقية كانت قادمة من الصين إلى إيطاليا، مبررةً أنها صادرت الأقنعة في إطار عملية ضد مهربين وأن إيطاليا لن تتأثر بالمشكلة.

- واجه الاتحاد الأوروبي انتقادات لاتخاذ تدابير أقل فعالية في مجابهة جائحة كورونا، وهو ما أقرته رئيسة المفوضية الأوروبية بأن المسئولين «قللوا من أهمية» التعامل مع الفيروس.

- منعت ألمانيا وفرنسا وجمهورية التشيك في مارس الماضي تصدير معدات مكافحة الفيروسات للدول الأوروبية، فضلاً عن قيام بعض الدول الأعضاء بإعادة إدخال ضوابط الحدود أو حتى إغلاق الحدود لغير المواطنين كما حال فرنسا، وهو ما أظهر نوعًا من التفكك في الاستجابة الأوروبية للوباء، من جانب قادة بعض الدول الأعضاء كإيطاليا وغير الأعضاء، كصربيا.

- الإحجام المبكر عن مشاركة الإمدادات الطبية مع الدول المتضررة، وهو ما أسهم في استهداف الوحدة الأوروبية من قبل الصين وروسيا حيث وظفتا الأزمة لصالحيهما، عبر تقديم المساعدات لبعض الدول الأوروبية مثل، إيطاليا وفرنسا، الأمر الذي ستظهر تبعاته في المستقبل.

- الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع الأضرار الاقتصادية، بعدما طالبت تسع دول، بما فيها إيطاليا وإسبانيا، دعمًا ماليًا على شكل «سندات كورونا».

- توظيف القوى الشعبوية الأزمة لصالحها؛ حيث استخدم رئيس الوزراء المجري «فيكتور أوربان» سلطات الطوارئ لتعليق الديمقراطية.

3 مراجعة تصحيحية للتجارب الآسيوية في احتواء كورونا

على الرغم من تحقيق عدد من الدول الآسيوية، كسنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية لنجاحات ملحوظة فى مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد من خلال اجراءات احترازية مبكرة، إلا أن الأيام الأخيرة شهدت مراجعة لتلك التجارب، عبر قيام هذه الدول بإعادة تصحيح بعض الإجراءات التى تبنتها في الأزمة، عبر فرض قيود جديدة لتطبيق سياسات التباعد الاجتماعي، وذلك كنوع من تكييف الاستجابة مع تطورات العدوى وبروز موجة ثانية من الوباء.

سنغافورة.. شفافية ومكافحة تضليل

- **سرعة الاستجابة المبكرة:** اتخذت السلطات الصحية قرارًا سريعًا في يناير الماضي، بخضوع جميع مرضى الالتهاب الرئوي، لاختبار فيروس كورونا، مما سهّل فرص الكشف عن حالات الإصابة بين الأشخاص الذين ليس لديهم تاريخ سفر حديث إلى الصين، كما قدمت الحكومة العلاج المجاني لجميع الحالات المشتبه فيها والمؤكدة إصابتها بفيروس كورونا، كما أوقفت الرحلات الجوية من سنغافورة إلى بكين وشنغهاي وقوانغتشو، حتى ٢٩ مارس الماضي. ناهيك عن تم تأجيل المسابقات الرياضية حتى شهر أكتوبر القادم.

- **اجراءات صحية مشددة:** رفعت السلطات حالة تأهبها لفيروس كورونا إلى اللون البرتقالي، وهي ثاني أعلى درجة تهديد، حيث فرضت الحجر الصحي على كل من كان لديه سجل سفر للصين، وأي شخص كان على اتصال وثيق مع شخص مريض. أيضا فرضت الحكومة على كل من يدخل المستشفيات وأماكن العمل ضرورة قياس درجة حرارته أولًا، وتم إلغاء الأنشطة الخارجية والفاعليات داخل المدارس حتى نهاية شهر مارس الماضي.

- **الالتزام بمبدأ الشفافية:** قام رئيس الوزراء «لي هسين لونج»، بأخذ زمام المبادرة لتهدئة المخاوف من انتشار الوباء. ونشر شريط فيديو بثلاث لغات على صفحته على Facebook في ٨ فبراير الماضي حث فيه السنغافوريين على أن يظلوا متحدين وحازمين، وأكد أن الأمة الآن أفضل استعدادًا للتعامل مع هذا الوضع مقارنة بما كانت عليه وقت اندلاع فيروس سارس. وقال أيضًا إن الحكومة ستغير نهجها إذا أصبح الفيروس منتشرًا بصورة أكبر، وأضاف أنه سيُبقي الجمهور «على علم بكل خطوة على الطريق وأن لا داعي للخوف . وكان للخطاب تأثير قوي، حيث مثّل رسالة طمأنة للمواطنين، مما حد من انتشار الذعر والارتباك بينهم.

- **توظيف الإجراءات القانونية:** قامت سنغافورة بتجريم انتهاك قيود السفر ونشر المعلومات المضللة أو الشائعات الكاذبة. حيث يتم تغريم كل من تثبت إدانته بانتهاك قانون الأخبار الجديد بما يصل إلى ٦٠ ألف دولار سنغافوري، أو يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات.

- **الاهتمام بالفئات والقطاعات الأكثر تضررًا:** حيث خصصت الحكومة ٤ مليارات دولار سنغافوري (٢,٨ مليار دولار أمريكي) في ميزانية سنغافورة الوطنية لعام ٢٠٢٠ لدعم الاقتصاد القومي. ونصحت الحكومة المؤسسات المالية في البلاد باتخاذ تدابير واحتياطات إضافية، ومنها: إدارة الطلب المتزايد المحتمل على الخدمات المالية مثل السحوبات النقدية والمعاملات عبر الإنترنت.

اليابان.. تدابير مبكرة وخبرات مجتمعية

- **تدابير احتواء مبكرة،** فمنذ أن تأكدت أول حالة فيروس كورونا في البلاد في منتصف شهر يناير الماضي بعد عودة طالب ياباني كان يدرس في «ووهان» الصينية، طمأن مسؤولو الصحة اليابانيون الجمهور بأن تدابير الاحتواء المبكرة قد حالت دون خروج الفيروس عن نطاق السيطرة وأغلقوا المدارس لمدة شهر وألغوا الاحتفالات. كما أرسلت السلطات رحلات جوية إلى ووهان لإجلاء مواطنيها، كما أشركت سريعًا قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عمليات التخطيط لإجلاء المواطنين اليابانيين، فيما قامت وزارة الدفاع بتوفير عبّارات، لكي تكون بمثابة حجر صحي لمدة أسبوعين للأشخاص الذين تم إجلاؤهم.

- **تشكيل فريق للطوارىء:** مع تفشي فيروس «كورونا» على متن باخرة الرحلات (Diamond Princess) البريطانية، والتي ضمت العديد من الجنسيات ووصلت إلى الموانئ اليابانية، أعلنت الحكومة في ٥ فبراير ٢٠٢٠ أن الفيروس منتشر على متن هذه السفينة، وتمسّكت طوكيو بقانون «الحجر الصحي» لمنع إنزال ركاب السفينة. وفي هذا

السياق، شكل رئيس الوزراء «شينزو آبي» فريق استجابة للكوارث بالتعاون مع وزارة الصحة، وبدعم من قوات الدفاع الذاتي التي قامت بتقديم دعم لوجستي ضخم لتنفيذ عملية الحجر الصحي. وبرغم تفشي المرض في جميع أنحاء اليابان من خلال حالات لم يتم اكتشافها على السفينة بعد نزول ركابها، بخلاف مصادر أخرى، إلا أن قوة النظام الصحي الوطني والتضامن الشعبي أسهما في السيطرة على الوضع داخل البلاد.

- **عدم إغلاق البلاد:** فلم تفرض اليابان إجراءات «البقاء في المنزل»، وفي حين أنها اتخذت خطوات حاسمة مثل إغلاق المدارس والحد من أحجام الحشود، ولكنها لم تغلق البلاد، أو تفرض حالة طوارئ، كما اتخذت المطارات الرئيسية في اليابان، احتياطات أساسية، مثل المسح الحراري للمسافرين بحثاً عن درجات الحرارة المرتفعة.

- **خبرات ثقافية واجتماعية:** إذ لم ينتشر الوباء في اليابان بالطريقة التي انتشر بها في مكان آخر لعدة اعتبارات منها، أن الحميمية الاجتماعية أقل نسبياً في اليابان من غيرها في بقية الدول (يقومون بالانحناء بدلاً من المصافحة) والميل لارتداء الأقنعة عند المرض، كما أن معدلات العزلة مرتفعة بالفعل بين كبار السن. وربما لعبت معايير ثقافية أخرى قديمة دوراً محورياً في الحد من انتشار الفيروس، مثل عدم الانتقاد للحكومة والتأكيد على النظام الاجتماعي، حيث وقف الناس في طابور لساعات متواصلة للحصول على المياه والإمدادات الأخرى في كوارث سابقة مثل تسونامي.

كوريا الجنوبية.. فحص ومراقبة جماعية

- **التدخل المبكر:** بعد أسبوع واحد فقط من تشخيص الحالة الأولى أواخر يناير الماضي، التقى مسؤولون حكوميون بممثلين من عدة شركات طبية للبدء في تطوير عدد من أجهزة اختبار الفيروس. وفي غضون أسبوعين، تم شحن آلاف المجموعات من تلك الأجهزة، وتم التواصل مع ١٧ حكومة أجنبية لتصديرها. كما فرض المسؤولون بسرعة إجراءات الطوارئ في دايجو، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٢،٥ مليون نسمة للحد من انتشار المرض.

- **الفحص الجماعي:** اختبرت كوريا الجنوبية عددًا أكبر بكثير من الأشخاص المصابين بالفيروس التاجي من أي دولة أخرى، مما مكنها من عزل ومعالجة العديد من الأشخاص بعد وقت قصير من إصابتهم. إذ أجرت البلاد أكثر من ٣٠٠٠٠٠ اختبار بما ساهم فى التقليل من انتشار المرض وسرعة معالجة المصابين. كما فتح المسؤولون ٦٠٠ مركز اختبار مصمم لفحص أكبر عدد ممكن من الأشخاص بأسرع ما يمكن. كما تم فحص الركاب دون مغادرة السيارة عبر ٥٠ محطة، من خلال قياس درجة الحرارة عن بُعد ومسحة للحنجرة. تستغرق العملية حوالي ١٠ دقائق، وتظهر النتائج في غضون ساعات.

- **مراقبة شبكات العدوي:** حيث تتبعت كوريا الجنوبية تحركات الشخص الذي ثبت إيجابية حالته للعثور على أي شخص ربما يكون قد اتصل به، واختباره، وعزله إذا لزم الأمر، وذلك للمساعدة في تحديد شبكات انتقال العدوى المحتملة في وقت مبكر. في هذا الاتجاه، طورت الحكومة أدوات وممارسات لتتبع الاتصال المصابين بالعدوى باستخدام لقطات كاميرات الأمن، وسجلات بطاقات الائتمان، وبيانات تحركاتهم من الهواتف والسيارات.

- **الوعي الصحي والمجتمعي:** حيث أدت قلة العاملين بالصحة لطلب مشاركة الأشخاص العاديين، وتعاونهم، كما تم توفير عمليات البث التلفزيوني وإعلانات محطات مترو الأنفاق وتنبيهات الهواتف الذكية لارتداء أقنعة الوجه و التباعد الاجتماعى.

إجراءات تصحيحية تحسبا للموجة الثانية

- راجعت العديد من الدول الاسيوية الإجراءات السابقة التى اتبعتها في الحد من انتشار كورونا، لاسيما مع استمرار حالات العدوى في سياق الموجة الثانية إثر عودة مواطنين من الخارج خاصة في شهر مارس ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، تظهر حالة سنغافورة كنموذج لهذه المراجعة، حيث تضاعف عدد الحالات في سنغافورة في الأسبوعين الماضيين أربع مرات إلى أكثر من الف. وكان معظمهم مسافرين حديثين تم عزلهم على الفور لتقليل خطر انتقال العدوى.

- فرضت سنغافورة مزيد من القيود خاصة على صعيد سياسات التباعد الاجتماعي، **ومن أبرزها:** أمر المسؤولون المؤسسات التجارية بضمان مساحة ثلاثة أقدام بين الافراد في المقاهي ومراكز التسوق، كما شاهد المواطنون علامة «X» كبيرة على كل مقعد آخر، أي المكان الذي لا يفترض فيه الناس الجلوس، كما زار المفتشون مبان الحكومة للتأكد من أن الشركات تسمح لمعظم الموظفين بالعمل من المنزل، فضلا عن فرض حظر لمدة شهر على زوار دور رعاية المسنين، وتقييد أي تجمعات، بـ ١٠ أشخاص.

قضايا الأمن والدفاع

1

أهداف السياسات «النفعية»
للإخوان في أزمة كورونا

2

لماذا تباينت نظرة تنظيمات
الإرهاب تجاه أزمة كورونا؟

3

انعكاسات أزمة كورونا على
الإرهاب بالساحل والصحراء

1 أهداف السياسات «النفعية» للإخوان في أزمة كورونا

استغلت جماعة الإخوان المحظورة بطريقة نفعية أزمة انتشار كورونا المستجد سواء في مصر والدول العربية لتحقيق أهداف خاصة على حساب الدولة والمجتمع، إذ عمدوا إلى تشوية سياسات الأنظمة وتأليب المجتمع عليها عبر نشر الأخبار المضللة وممارسة التشكيك والتشمت في الاصابات والوفيات، دون إيلاء اعتبار لطبيعة الأزمة الإنسانية التي تلم بدول العالم كله، وزادت حدة عمليات التوظيف الإخواني، في ظل وجود ارتياح عام لدى الرأي العام لاجراءات الحكومات ومن بينها مصر في مكافحة الفيروس.

ما بين التشويه والتشكيك

- **تشويه سياسات الحكومات:** استهدف الإخوان من توظيف أزمة كورونا عدة أمور أساسية: أولا، الإضرار بصورة الدولة المصرية عبر انتقاد سياسات النظام والتشتيك في اجرائاته لمواجهة الأزمة الصحية، والثاني، محاولة التقرب للمواطنين عبر الزعم بالقيام بدور تطوعي ونشط في الأزمة، وفي الوقت نفسه، محاولة بناء جسور مع فئات محددة في المجتمع السياسي كاليساريين أو السلفيين. وثالثا، الضغط على النظام للإفراج عن المعتقلين في السجون التابعين للجماعة.

- **نشر الشائعات والأكاذيب:** لجأ الإخوان إلى تحقيق أهدافهم عبر عدة أدوات، منها نشر الإشاعات والأكاذيب بهدف التضليل وإشاعة الإحباط واليأس، أملا في تطور تأثيرها لإحداث حالة من الفوضى تشتت جهود الدولة وتتحدى ما تفرضه من إجراءات احترازية برغم وجود إشادة عالمية بتلك الاجراءات، فضلا عن ارتباح عام مجتمعي بإمكانية سيطرة الحكومة على أزمة انتشار الفيروس.

- **تحريض المجتمع على الدول:** سعى المنتمون للإخوان وبعض التيارات الدينية المتشددة الأخرى إلى تحريض المجتمع ضد الحكومة عبر التحرك في مسيرات شعبية – تحت دعوة الابتهال والدعاء إلى الله - كما حدث في الأسكندرية وبعض المسيرات المشابهة في دول عربية ينشط فروع جماعة الاخوان بها وهي المغرب والجزائر والأردن والكويت. واستهدف ذلك التحريض نشر الفيروس بين التجمعات أو تحدي قرارات الدولة أو إثبات قدرة الجماعة على تحريك الجماهير.

- **استغلال الأزمات المتعددة:** لم تتورع جماعة الإخوان عن استغلال أزمة كورونا في تحريض دول أخرى على استغلال أزمة كوورنا في مصر، حيث حث بعض المنتمين للجماعة أثيوبيا للإسراع وإكمال سد النهضة، فيما دعا البعض الاخر تركيا إلى ما اسموه «إنقاذ ليبيا»، قبل أن تعيد مصر دعمها لقوات الجيش الوطني الليبي، بل إن بعض الأصوات الإخوانية، حرضت على نشر الفيروس في المدن الليبية الواقعة تحت سيطرة الجيش.

- **محاولة اجتذاب المتضررين:** وذلك عبر انتقاد قرارات الحكومات لمكافحة كورونا، مثل قرار فرض حظر التجول الجزئي باعتباره لا يراعي الظروف الاقتصادية للفئات الأشد فقرا، خاصة عمال اليومية والباعة الجائلين والعمالة غير المنتظمة، وحينما أعلنت مثلا مصر تقديم دعم لهذه الفئات، انتقلت انتقادات الإخوان لتهوين قيمة هذا الدعم والتشكيك في الوفاء به. كذلك تحاول جماعة الإخوان استغلال القرارات المتعلقة بوقف صلاة الجماعة في الدول العربية، بما فيها صلاة الجمعة للحدّ من تفشي فيروس الكورونا بين المواطنين، معتبرين الإجراءات الاحترازية الحكومية مؤامرة على الدين وأهله. ففي تصريح لافت للنظر انتقد رئيس حزب جبهة العدالة والتنمية، في الجزائر الإخواني عبد الله جاب الله غلق المساجد واعتبره سببا لتكفير القائمين على القرار.

مظاهر التوظيف الإخواني

- **إدعاءات التضامن مع المجتمع:** سعت جماعة الإخوان بعد أسابيع على مرور أزمة كورونا على الإدعاء باظهار تعاونها لتحقيق هدفها بالتقرب للمجتمع، عبر عقد مؤتمر في تركيا يوم الخامس من إبريل ٢٠٢٠ بعنوان «التعاون المشترك فريضة.. شعب واحد نقدر»، وزعمت أنها لن تألوا جهدا في سبيل تحقيق الأمن والسلامة للمجتمع , حيث طرحت مقترحات طبية واجتماعية لمواجهة الازمة، جنبا إلى جنب مع اثارة موضوع الإفراج عن المسجونين في مصر وتيسير دور المجتمع المدني. وعبر ذلك النهج النفعي عن مساعي الاخوان لإحراج الدولة في مصر وإظهارها بأنها غير متعاونة أو لا تتخذ ما يكفي لتخفيف الأعباء عن الجماهير أو الاهتمام بصحة المواطنين المسجونين.

- **توظيف الابتلاء الد**إن وقع وأنتم بالبلد فلا تخرجوا فراراً منه». وبرغم أن العلاقة بين الأزمات والابتلاءات تتحدث عنها كافة الأديان السماوية، إلا أن المنتمين للاخوان قاموا بتسييس تلك العلاقة ضد سياسات النظام المصري ولخدمة شعاراتها الدينية، حيث تنظر لكورونا على أنها أزمة خروج عن الدين الذي تزعم الجماعة تمثيله في العالم.

- **استقطاب الفقراء عبر المساعدات:** برغم خطاب الجماعة في أزمة كورونا يدعو للمساعدات والتراحم والإكثار من الصدقات، إلا أنها توظف عادة ذلك لاستقطاب الفئات الفقيرة في المجتمعات، وفي الوقت نفسه اظهار ضعف الدول تجاههم، ولعل الخبرة التاريخية للجماعة تؤكد أن المساعدات المالية وسيلة قوية لها للانتشار واكتساب النفوذ المجتمعي.

- **ممارسة التضليل الإعلامي:** استخدمت جماعة الإخوان قنوات إعلامية تقليدية (الفضائيات) أوالكترونية لتوظيف أزمة كورونا في اجتذاب التعاطف معها، كما الحال مع الصفحة الرسمية للجماعة على شبكة المعلومات الدولية، والتي نشطت بكثافة منذ بداية الأزمة لتُظهر تفاعلا مع المترددين عليها للترويج لما تطرحه.

- **التبرؤ من الحض على نشر الفيروس**: أصدرت الجماعة بيانيين وعقدت مؤتمرا خلال أسبوعين خلال الأزمة، أحدهما، بيان صدر في ٢١ مارس ٢٠٢٠ بعنوان مواساة من الإخوان المسلمين لكل المضارين من بني البشر بجائحة كورونا، حيث ادعت الجماعة طبيعتها السلمية والدعوية والآخر، بيان للناس حول الرسالة المفتراة على الجماعة بتاريخ ٢٢ مارس، حيث تبرأت الجماعة فيه، مما نسب إليها من بيان صادر عن مكتب الإرشاد يحرض فيه الأعضاء على نشر الفيروس خاصة بين الأجهزة الأمنية والقضاة والأماكن المزدحمة انتقاما لما تتعرض له الجماعة في مصر من تقييد وعزوف عنها مقارنة بذي قبل وهو أمر تكرر أيضا في مؤتمر الإخوان في تركيا المشار له سابقا.

2 لماذا تباينت نظرة تنظيمات الإرهاب تجاه أزمة كورونا؟

شجعت حالة الارتباك الصحي والأمني والاقتصادي في دول العالم نتيجة لانتشار فيروس «كورونا» المستجد، التنظيمات الإرهابية على استغلال تلك الظروف من أجل تحقيق أهدافها ونشر فكرها المتطرف. وإن ظل مع ذلك، هنالك تباينات في الأداء الإرهابي وطريقة التفكير في الأزمة، فبينما سعى تنظيم داعش لتوظيف الازمة لزيادة عملياته الإرهابية، فإن تنظيمي القاعدة وطالبان بدا أميل إلى التهدئة واظهار التعاون مع المجتمعات في الأزمة في مسعى لعدم خسارة التعاطف معهما.

أوجه الاستغلال الإرهابي

- **التوسع بالتجنيد ونشر التطرف**، خاصة مع انصراف عدد كبير من الأفراد إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف على مستجدات الأحداث وتنفيذ اجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما يمثل فرصة لنشاط التنظيمات الإرهابية، في التجنيد ونشر الأفكار المتطرفة. ناهيك عن أن حالة الخوف العالمي من الوباء يمثل فرصة للتنظيمات لتغذية الحاجة للانتماء والارتباط بجماعة قوية في المجتمعات

- **استغلال الركود الاقتصادي**، حيث قد تستغل التنظيمات التداعيات السلبية المترتبة على فيروس «كورونا»، حيث تباطؤ وتيرة الاقتصاد، وانخفاض مستويات المعيشة، وفقدان عديد من الأفراد وظائفهم، ما قد يدفعها إلى توظيف الاحتياجات المالية للأفراد، ومحاولة تجنيدهم عبر تقديم تسهيلات وحوافز اقتصادية.

- **التحريض على اقتحام السجون**، وذلك من أجل إخراج عناصرها في ظل انشغال الحكومة بمكافحة كورونا. ففي افتتاحية العدد الأخير لصحيفة «النبأ» الأسبوعية التي يصدرها التنظيم، دعا أنصاره للاستفادة من الوباء لتحرير السجناء مما أسموه «سجون المشركين ومعسكرات الإذلال»، وتجدر الإشارة إلى هروب عدد من معتقلي «داعش» من سجن «الغويران» في الحسكة شمال شرقي سوريا في الـ٢٩ من مارس الماضي . كما قامت مجموعة تابعة لتنظيم «الإخوان» بنشر عدد من الرسائل التحريضية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تدعو لاقتحام السجون المصرية، وتهريب عناصر الإخوان، في ظل انشغال الحكومة بمواجهة فيروس «كورونا». - نشر الشائعات المضللة، وذلك للنيل من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وإيجاد حالة من السيولة والفزع تؤثر على النسيج المجتمعي للدول، وتوفر مساحات لنشر الفكر الإرهابي المتطرف. فمثلا، بدأ «داعش» عبر قنواته بالتشكيك في الأعداد الرسمية التي أعلنتها الصين حول المصابين بفيروس «كورونا»، متهمًا الأخيرة بإخفاء العدد الحقيقي. وعلى صعيدٍ متصلٍ، سعت المحطات الإعلامية التابعة لتنظيم «الإخوان» لتشويه مجهود الأطباء في مصر، ومهاجمة وزارة الصحة، والتشكيك في أي مجهود مبذول من جانب الدولة المصرية لمواجهة الأزمة. بالتوازي مع تلك التحركات، لجأ تنظيم الإخوان إلى إطلاق فيديوهات في وسائل التواصل الاجتماعي تحوي أطباء متخصصين يهاجمون الحكومة المصرية، وآخرون يدعون أن لهم حالات من أقاربهم لم يسمح لها بتلقي الرعاية الصحية بعد ثبوت إصابتها بالفيروس.

- **إمكانية نشر الفيروس**، حيث تشير العديد من التقديرات إلى ترجيح أن تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى استخدام الحرب الجرثومية لتحقيق أهدافهم وتهديد أمن الدول والمجتمعات عبر نشر الفيروس. وفي هذا السياق، حَذرت تقارير استخباراتية من احتمالية قيام «داعش» بنشر فيروس «كورونا»، والعمل على مفاقمة تفشيه. فعلى سبيل المثال، قام الإخوانى الهارب «بهجت صابر» بدعوة المصابين بكورونا للانتقام عن طريق إصابة المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن من الشرطة والجيش عمدًا. ولم يختلف تفكير «الإخوان» عن تفكير غيره من التنظيمات الإرهابية المتطرفة، إذ كشفت مذكرة حديثة لمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي أن جماعات «اليمين المتطرف» حثت أنصارها في رسائل بعثتها إليهم على نشر فيروس «كورونا» بين اليهود، واستخدام «بخاخات» مليئة بإفرازات جسم معدية في مهاجمة أفراد الشرطة.

- **تنفيذ عمليات إرهابية**، حيث عملت بعض التنظيمات الإرهابية على توظيف حالة الارتباك التي تعاني منها الحكومات من أجل تنفيذ عمليات إرهابية. فقد حَثت افتتاحية مجلة «النبأ» التابعة لتنظيم «داعش» في ١٩ مارس ٢٠٢٠، عناصره على الاستفادة من الوضع الحالي للوباء في شن هجمات، كما شددت على حاجة الذئاب المنفردة إلى تعبئة واستغلال الخوف الاجتماعي الذي يحدثه الوباء. وقد جادل التنظيم - على حد زعمه – بأن السبيل الوحيد للخلاص من الفيروس، والقضاء عليه، هو تنفيذ العمليات الإرهابية، ولو بأبسط الوسائل المتاحة. فمثلا- صعد تنظيم «بوكو حرام» عملياته الإرهابية في منطقة حوض تشاد، والتي أسفرت عن سقوط أكثر من ١٦٠ قتيلًا في صفوف جنود الجيشين التشادي والنيجيري، وذلك في ضوء انشغال بعض الجيوش في منطقة الساحل الأفريقي للمساعدة في مواجهة الفيروس.

تباين النظرة الإرهابية

- **ميل قاعدي وطالباني للتعاطف**، حيث أصدر تنظيم «القاعدة» بيانا بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠، تحت عنوان «السبيل لخروج البشرية من بطن الحوت: وصايا ومكاشفات بشأن وباء كورونا»، ويهدف إلى دعوة الغرب إلى الدخول في الإسلام. ويستند في هذه الدعوة إلى اعتبار الإسلام «دين وقائي نظيف.» ويختم البيان بدعوة الغربيين إلى استغلال الحجر المنزلي» في التدبير والتفكير الديني. أما حركة «طالبان» فقامت بنشر مقاطع مصورة لعناصرها وهم يوزعون المعقمات على الأهالي في أفغانستان، ووعدت الحركة بالسماح للمنظمات الإغاثية بالدخول لمناطقها التي تزيد عن ٥٠% من مساحة أفغانستان في تصرف لم تعتد طالبان فعله مع المنظمات الإغاثية.
- **مساع داعشية للتصعيد**، في مقابل رؤية القاعدة وطالبان لأزهة كورونا، دعا تنظيم «داعش» في العدد الصادر بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠ من صحيفة النبأ التابعة له، إلى استغلال انشغال العالم والغرب، خاصة بهذا الوباء لشن الهجمات وإطلاق سراح السجناء. كما قامت جماعة «بوكو حرام» بزيادة النشاط الإرهابي لها أثناء انتشار الفيروس، حيث نفذت عددًا من العمليات الإرهابية في النيجر وتشاد.

- **اختلاف طرق التفكير الإرهابي**، على الرغم ما قد يتميز به عقل التنظيمات الإرهابية من رشادة أحيانا تدفعه لتجنب العمليات الإرهابية في ظل تفشى الأوبئة، حتى لا يخسر التعاطف معه، كما الحال مع تنظيم « القاعدة» وحركة» طالبان. فإن تنظيمات أخرى مثل داعش سعت لاستغلال الأزمة، وهو ما قد يتم تفسيره على أنه نوع من التحرك الاستعراضي الذي يستهدف تأكيد الوجود والقدرة على التهديد في ضوء التراجع التي حظيا به في الفترات الأخيرة.

مسارات إرهابية محتملة

- **احتمال إصابة الإرهابيين**، فعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات حول وجود عدد إصابات أو الوفيات بسبب كورونا داخل التنظيمات الإرهابية. غير أن ذلك الاحتمال وارد، وقد يكون له تداعيات سلبية تتزايد وطأتها على المجتمعات التي تنشط فيها تلك التنظيمات الإرهابية. في الوقت نفسه تشير بعض التحليلات بأن احتمالات انتقال فيروس «كورونا» إلى أعضاء التنظيمات الإرهابية قليل، لأنها مجموعات منغلقة على ذاتها قليلة الاحتكاك بعناصر خارج دائرتها، ما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة وواردة.
- **تزايد الأنشطة الالكترونية**، من المرجح استمرار دور التنظيمات الإرهابية في تجنيد الأعضاء ونشر الفكرة المتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي في التجنيد ولاسيما في ضوء لجوء الأفراد إليها مع تصاعد إجراء العزل الذاتي وحظر التجول. ومن ثَم، فقد يتعين على شركات وسائل التواصل الاجتماعي حظر المحتويات المتطرفة من أجل الحيلولة دون نشر الفكر المتطرف، على أن يأتي ذلك بالتوازي مع جهود الدول في الحد من المحتوى المتطرف عبر الرقابة الفاعلة، وتوفير محتوى موازي معتدل على ساحات التواصل الاجتماعي.
- **تصاعد احتمال التهديد الإرهابي**'، وذلك لاعتبارين، الأول: أن التداعيات الاقتصادية المترتبة على أزمة كورونا قد تحد من تمويل التنظيمات الإرهابية، الأمر الذي ينذر بزيادة محتملة في النشاط الإجرامي لهذه التنظيمات ومزيد من الترابط بينها وبين عصابات الجريمة العابرة للحدود او اتجاههم للاستيلاء على مقدرات الدول الهشة التي تنشط بها والتي تضعف قبضتها المركزية. اما الاعتبار الثاني: فهو يتعلق بتراجع أولوية مكافحة الإرهاب بالنسبة للدول نتيجة لانشغالهم بمواجهة فيروس كورونا المستجد وتبعاته، الأمر الذي يدفع في اتجاه ازدهار نشاط التنظيمات الإرهابية على المدى القصير، والمتوسط، والطويل، سواء عبر التجنيد أو نشر الشائعات أو تنفيذ العمليات من جهة. ومن جهة أخرى عبر استغلال تراجع شرعية الدول وتقديم نفسها كبديل.

3 انعكاسات أزمة كورونا على الإرهاب بالساحل والصحراء

تصاعد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والصحراء في وقت بدت فيه حكومات المنطقة منشغلة بمكافحة أزمة كورونا المستجد. إذ إن ثمة احتمالات لتأثير تلك الأزمة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب بالمنطقة. فمن جهة، فإن أي احتمال لانسحاب القوات الأجنبية كي تشارك في جهود بلدانها في مكافحة كورونا قد يؤدي إلى اضعاف الحكومات المحلية في مواجهة الإرهاب. من جهة أخرى، فإن ضعف البنية الصحية بدول المنطقة يطرح قيودا مضاعفة عليها إذا ما تفشى فيروس كورونا والإرهاب معا. وبينما لجأت بعض الحكومة للتفاوض مع الإرهابيين، فإن ثمة مخاوف من أن ينتج ذلك آثارا عكسية تؤدي إلى التغول الإرهابي.

سياقات الأزمة

- **وتيرة متصاعدة للإرهاب:** ارتفعت معدلات نشاط التنظيمات الإرهابية بالعام ٢٠١٩ بشكل ملحوظ في قارة إفريقيا، حيث نفذت ٣,٤٧١ عملية، مُخلفةً قُرابة ١٠,٤٦٠ حالة وفاة، وقد جاءت ٥٠% من هذه العمليات في مناطق الساحل الافريقي والصومال وحوض بحيرة تشاد، برغم وجود جهود إقليمية ودولية، كقوة «برخان» الفرنسية بمالي المدعومة أمريكيًا، وقوة «تاكوبا» التي شكلتها (١٢) دولة أوروبية ومالي، بالإضافة إلى قوة الاتحاد الإفريقي في الصومال.
- **هشاشة البنية الصحية:** سجلت دول الساحل والصحراء حتى يوم ٥ أبريل٢٠٢٠ معدلًا منخفضًا من الإصابات والوفيات بالفيروس، إلا أن هشاشة الوضع الأمني والبنية الصحية تجعل هنالك احتمال كبير لتفشي الوباء وخروجه عن السيطرة ، لاسيما إذا ما جرى تأجيج المواجهات القبلية واستمرت التنظيمات الإرهابية في أنشطتها وهجماتها ضد القوات الحكومية.
- **تنافس داعشي – قاعدي:** تتنافس تنظيمات الإرهاب سواء القاعدية والداعشية على النفوذ في الساحل والصحراء، لاسيما مع وجود بيئة خصبة لذلك، من قبيل الصراعات القبلية والمشكلات الاقتصادية وضعف مؤسسات الدولة القومية نسبيا بها. ومن أبرز التنظيمات، القاعدة في المغرب العربي، جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، جماعة بوكو حرام. ولم يمنع التنافس بين هذه التنظيمات وجود تعاون بينهم أو محاولة بناء تحالفات مجتمعية لمواجهة الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب.

  وقد تشكل أزمة كورونا فرصة لزيادة التنافس بين التنظيمات الإرهابية على السيطرة على أراضي أو أسلحة أو نفوذ، بما يعني أن ثمة احتمالا لتصاعد العمليات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، لإظهار سيطرتها المكانية واستعراض قدراتها، واجتذاب عناصر جديدة للانضمام إليها مع تراجع وتيرة الملاحقات الأمنية لعناصرها.
- **احتمال نقل القوات الأجنبية للعدوي:** حيث أثيرت فرضية في ظل أزمة كورونا مفادها أن وجود وانتشار تلك القوات الأجنبية لمكافحة الإرهاب هو مسبب رئيسي لانتقال الفيروس إلى الدول التي تعمل بها، كما أصبحت الحالة الوبائية بدول تلك القوات واحتياجاتها الداخلية - ذات الأولوية- عامل ضاغط على مسار عملياتها بالمنطقة. وهو ما قاد إلى حالة من عدم الارتياح المحلي لوجود تلك القوات، كما أشارت تقارير إلى بروز اتجاه لانغلاق تلك القوات على نفسها. وقد يؤدي ذلك لتقييد حركة تلك القوات بشكل كبير، وعدم إسهامها بالشكل المطلوب في جهود مكافحة الإرهاب.
- **مخاطر تخفيض القوات الأجنبية:** من غير المستبعد أن يتم تخفيض وجود القوات الأجنبية-لاسيما الفرنسية والبريطانية- لصالح استثمارها في عمليات التصدي لـ«كورونا» في دولها أو حمايتها من الوباء الذي قد ينتشر في تلك البلدان، بالإضافة إلى إعلان الولايات المتحدة انسحاب قواتها من منطقة الساحل في إطار استراتيجيتها الجديدة لإعادة الانتشار وترتيب أولويات وجودها العسكري الخارجي، مايهدد بوقوع منطقة الساحل والصحراء بأيدي التنظيمات الإرهابية.
- **أعباء مزدوجة بين الإرهاب وكورونا:** تتسم دول الساحل والصحراء بضعف مؤسسات الدولة القومية، وهذا الأمر يفرض تحديات مختلفة في هذه المرحلة منها، ضعف القطاع الصحي والاقتصادي وكذلك الأمني، خاصة إذا ما

سحبت الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا) قواتها لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة. ومن ثم فمن غير الواضح قدرة الجيوش الوطنية في هذه الدول على المشاركة في جهود منع انتشار فيروس كورونا المستجد بكفاءة مع عملها لمواجهة الإرهاب في ذات الوقت.

تداعيات خطرة

- **تزايد الهجمات الإرهابية:** اتضح اتجاه التنظيمات الإرهابية لاستغلال انشغال حكومات الساحل الأفريقي بأزمة كورونا، مع هجومي تنظيم «بوكو حرام» على الجيشين النيجيري والتشادي، واللذين خلَّفا حوالي ١٦٢ قتيلًا في صفوفهما، وهو ما يعطي فرصة للتنظيمات الإرهابية لإعادة التموضع والترتيب لأنشطة جديدة، وأن تلك التنظيمات ستركز على إضعاف القوات المحلية واستعراض قدراتها بشكل كبير.
- **هناك فرصة لاستقرار التنظيمات الإرهابية كلاعب سياسي في منطقة الساحل والصحراء**، فقد كشفت تصريحات الرئيس المالي «إبراهيم أبو بكر كيتا» في فبراير الماضي، عن تفعيل سياسة جديدة لمواجهة الإرهاب قوامها الحوار مع من وصفهم بالـ «المتمردين المتشددين دينيًّا»، وذلك في تطور مغاير لسياسته الرافضة فيما سبق للحوار معها. وقد أعلن «كيتا» أنه أوفد الرئيس السابق «ديونكوندا تراوري» ممثلا عنه للاستماع لبعضهم.
- **اتجاه الحكومات للتفاوض:** برغم استمرار هجمات الإرهابيين بعد إطلاق مبادرة الحوار في مالي، إلا أن فرص استمرارها تزداد احتمالا في ظل جائحة كورونا، في ظل مساعي لإيجاد مسارات بديلة للحل العسكري، واحتمال انسحاب القوات الأجنبية بما يحقق أحد شروط بعض التنظيمات الإرهابية للتفاوض مع الحكومات. وفي المقابل، فلا يضمن ذلك، نجاح هذا المسار التفاوضي، حيث ثمة خشية من عدم التزام التنظيمات الإرهابية بالتفاوض والحوار بالمنطقة إذا انسحبت تلك القوات، كما قد تقود إلى حالة من التغول والسيطرة أو الاندماج بين تلك الكيانات الإرهابية الهجينة تُفضي إلى تصاعد الإرهاب.
- **مخاطر الفراغ الأمني:** أن محدودية قدرات القوات الأمنية والعسكرية المحلية في دول الساحل والصحراء تزيد من حالة الفراغ الأمني المحتمل، وقد تمثل فرصة للتنظيمات الإرهابية وقيد بالمقابل على مواجهة الحكومات لانتشار الفيروس، كون تلك القوات يمكن أن تسهم في تخفيف وطأة أي أزمة صحية محتملة، وهو ما سيؤدي إلى إنخفاض تركيز العمليات الأمنية على خطر التنظيمات الإرهابية.
- **مسار التعاون والتنمية:** يظل المسار الأقرب للتحقق في العمل ضد الإرهاب في الساحل والصحراء هو ما أدركته مصر ودعت إليه لتشكيل قوة إفريقية لمكافحة هذا التهديد، بداية من تشكيل عمليات مشتركة لتطهير التخوم الحدودية التي أصبحت مناطق تمركز لتلك التنظيمات، إلى القضاء على الإرهاب ومعالجة البيئة الحاضنة له بتحقيق التنمية المستدامة لدول القارة.

حالة وباء كورونا في بعض دول منطقة الساحل والصحراء حتى 5 إبريل 2020			
الدولة	الإصابات	الوفيات	تاريخ أول إصابة
بوركينا فاسو	261	15	9مارس2020
الكاميرون	246	7	6مارس2020
النيجر	98	5	19مارس2020
نيجيريا	190	2	27فبراير2020
مالي	36	3	25مارس2020
تشاد	7	-	19مارس2020

قضايا السياسات العامة

1

أسباب تراجع الجنيه أمام
الدولار في ظل أزمة كورونا

2

تجربة فيتنام من الانجاز
التنموي إلى محاصرة كورونا

3

منظمة الصحة العالمية ومكافحة
الأوبئة.. ملامح القوة والضعف

1 أسباب تراجع الجنيه أمام الدولار في ظل أزمة كورونا

أدت الضغوط الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد إلى ارتفاع الدولار ببطء من جديد في مصر ليصل إلى مستوى ١٥,٧٥ جنيه مصري في الخامس من إبريل ٢٠٢٠، ونجم عن ذلك بعض المُطالبات بحماية الجنيه والعودة من جديد إلى نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي يتطلب التذكير بالدروس المستفادة من تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار في نوفمبر ٢٠١٦، وفي الوقت نفسه، تحديد مصادر الضغط على التدفقات الدولارية في ظل أزمة كورونا حيث تراجع بعضها بالفعل، في حين يتوقع انخفاض بعضها الآخر إذا استمرت الأزمة في المدى المتوسط.

دوافع تحرير سعر الصرف

- **انقاذ الاحتياطي النقدي:** يُخصص الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي لتأمين السلع الأساسية للمواطنين من الأسواق الدولية، ويُقاس عموما حجم الاحتياطي نسبة إلى عدد الأشهر التي يستطيع تأمينها من إجمالي الواردات، بالإضافة إلى أنه يعمل كأداة من أدوات التحكم في سعر الصرف عن طريق قوى العرض والطلب. فعندما يحتاج البنك المركزي إلى رفع سعر الدولار، فإنه يتجه لشرائه من البنوك وإضافته إلى احتياطيه والعكس عند اتجاهه إلى الخفض حيث يبيع من الاحتياطي للبنوك.

ويتعاظم هذا الدور الأخير في ظل سياسة سعر الصرف الثابت، حيث أن البنك المركزي يتحمل الفرق بين قيمة الدولار الحقيقية وتلك الثابت عندها سعر الصرف، وبالتالي فإنه كُلما اتسع هذا الفرق ارتفع الضغط على الاحتياطي النقدي. وقد كان هذا الوضع هو السائد في ظل سياسة سعر الصرف الثابت إبان فترة ما بعد الثورتين، حتى وجد البنك المركزي أن رصيده من الاحتياطي انخفض من مستوى ٣٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ إلى ١٩ مليار في أكتوبر ٢٠١٦، ويوضح الشكل التالي تطور الاحتياطي النقدي بداية من يونيو ٢٠١٠ وعدد الأشهر من السلع الغذائية التي يوفرها:

يتضح من الشكل تأثير الانحدار السريع للاحتياطي النقدي بعد عام ٢٠١٠، حتى يونيو ٢٠١٦ حيث أصبح يوفر فقط ٣,٧ شهر من السلع الغذائية، لكن عندما أُتخذ قرار التحرير ارتفع بعدها الاحتياطي من جديد ليصل إلى مستوى ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠ وهو أعلى مستوى في تاريخه، ليوفر ٨,٦ أشهر من السلع الغذائية.

- **خفض عجز الميزان التجاري:** حيث أدى تثبيت سعر صرف الدولار إلى انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للجنيه، وهو ما يعني أن ثمن الواردات انخفض عن ثمنه الحقيقي، إذ أنه عندما تكون قيمة الدولار ٨,٥ جنيه مثلًا فإن ثمن الكمية المستوردة سيكون أقل من استيراد ذات الكمية عند سعر ١٨ جنيه للدولار، بالتالي، فإن تحرير سعر الصرف سيؤدي إلى الحد من الواردات، وبالعكس يؤدي إلى رفع الصادرات بطريق خفض العملة المحلية أمام الدولار مما يُتيح إمكانية أعلى لزيادة الصادرات بزيادة قدراتها التنافسية مقارنة بنظائرها في الأسواق العالمية، وقد تحقق ذلك بالفعل مع

رفع قيمة الصادرات المصرية من ٢١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧/٢٠١٦, إلى مستوى ٢٨,٤ مليار في ٢٠١٩/٢٠١٨, أما الواردات فلما تنخفض بذات القدر نتيجة ارتفاع الواردات الرأسمالية التي احتاجها الاقتصاد المصري سواء للمساعدة في عملية التشييد التي عمت البلاد أو للقطاع الصناعي الجاري تأهيله من جديد, **ويوضح الشكل التالي هذا التأثير:**

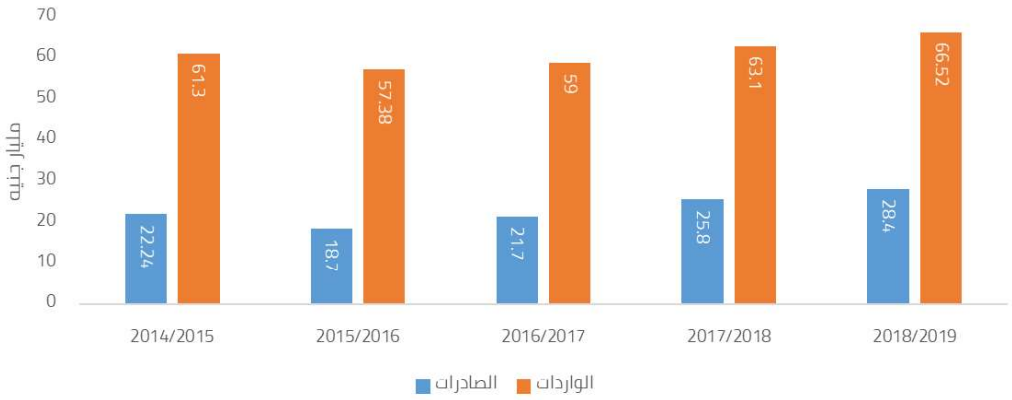

- **جذب استثمارات أجنبية:** حيث يؤدي ازدواج سعر الصرف بين سعر رسمي في القطاع المصرفي وغير رسمي في سوق تداول العملة إلى عدم النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية, حيث أن المُستثمرين سيتعاملون بسعرين مُختلفين, بالإضافة إلى أن تحرير السعر يجعل المُستثمرين يستثمرون بالسعر الحقيق ويجنون مكاسبهم بالسعر الحقيقي, سواء عن الاستثمار الأجنبي المُباشر أو استثمارات الحافظة.

وهكذا, فإنه كُلما ارتفع الفارق بين السعرين الرسمي والسوقي للدولار أحجم الاستثمار عن الدخول للسوق وبخاصة الاستثمار في أدوات الدين (أذون وسندات الخزانة) أو ما يُعرف باستثمارات الحافظة, التي كانت قد بلغت في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ما إجماليه سالب ١,٢ مليار أي أنها انسحبت بهذا القدر, لكن بنهاية العام ٢٠١٧/٢٠١٦ بعد تطبيق التحرير ارتفعت إلى ١٥,٩ مليار دولار دفعة واحدة, **ويوضح الشكل التالي هذه التطورات:**

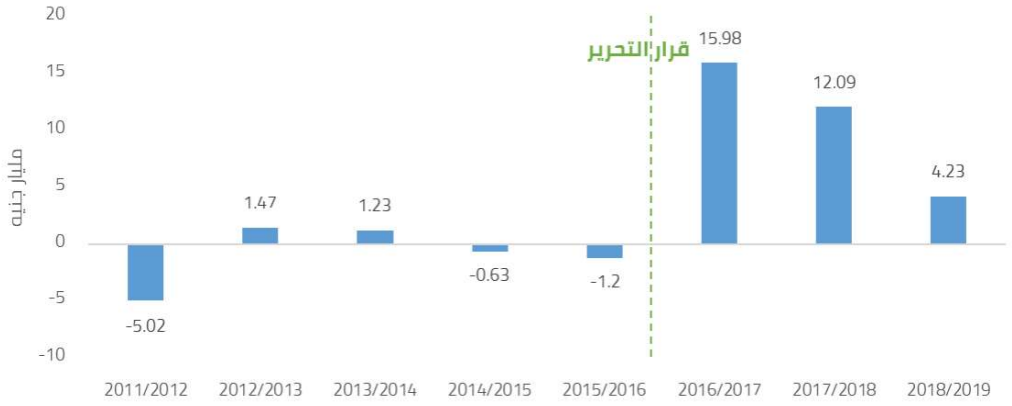

ويلاحظ على الشكل انسحاب استثمارات الحافظة من مصر بعد ثورتي يناير ويونيو, وذلك خوفًا من عدم الاستقرار لتبلغ جملة الاستثمارات المُنسحبة في السنوات الخمس قبل تطبيق قرار التحرير ٤,١٥ مليار دولار, لكن بمجرد تطبيق التحرير انعكس الاتجاه ليتدفق إلى مصر في السنوات الثلاثة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ ما إجماليه ٣٢ مليار دولار.

أسباب تهديد التدفقات الدولارية

▪ **إيرادات قطاع السياحة:** حيث لعب ذلك القطاع دورًا محوريًا فيما تشهده مصر من نجاح اقتصادي على المستوى الكُلي، إذ بلغت مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٢% خلال عام ٢٠١٨ بما يُعادل ٥٢٨,٧ مليار جنيه أو ما يوازي ٢٦,٦ مليار دولار، وقد شكل مع قطاع التشييد قاطرتي دفع مُعدلات النمو الإجمالي، بعدما بلغ مُعدل نمو قطاع السياحة خلال ذات العام ١٦,٥% وهو أعلى من أربعة أضعاف مُعدل نمو القطاع في العالم، الذي توقف عند مستوى ٣,٩% في المتوسط. وكانت تتوقع العديد من المؤسسات الدولية من بينها Colliers International، المتخصصة في الاستشارات والبحوث العقارية ارتفاع الدخل من السياحة ليبلغ ٢٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وذلك بعدما بلغ أعلى مُعدل له في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حتى في ظل انخفاض عدد السياح عن مستواه في ٢٠١٠، كما يوضح الشكل التالي:

المصدر: - البنك المركزي المصري، المجلة الإحصائية الشهرية، للسنوات الموضحة.

لكن على عكس المتوقع جاء انتشار كورونا ليضرب القطاع في مقتل في ظل أفضل أوقات نموه مُنذ سنوات ليفوت على مصر عوائد ضخمة، خاصة بعد وقف حركة الطيران لمُدة أسبوعين وتمديدها أسبوعين أخرين، وما يتوقع أن تعانيه السياحة بوجه عام من متاعب حتى اكتشاف مصل أو لقاح ضد الفيروس.

▪ **إيرادات قناة السويس:** حيث تُعتبر المصدر الرابع للدخل القومي لمصر بالعملات الأجنبية وذلك بعد الصادرات وتحويلات العمالة المصرية في الخارج وقطاع السياحة، إذ تُمثل عائدتها حوالي ٥% من الناتج القومي الإجمالي و١٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وترتبط هذه العائدات بعلاقة طردية مع عدد السُفن المارة، بحيث كُلما ارتفع عدد السُفن اتجهت الإيرادات للزيادة، **ويوضح الشكل التالي عدد السُفن التي عبرت قناة السويس خلال العاملين الماضيين:**

ويظهر من الشكل عدم وجود تأثير كبير على حركة الملاحة خلال شهري يناير وفبراير من العام أي خلال فترة انتشار كورونا، لكن في المدى المتوسط ستتجه هذه المُعدلات إلى الانخفاض ومعها أرباح القناة، وذلك بسبب تأثير كورونا على حركة التجارة العالمية التي ستتجه إلى الانخفاض مع كل توسع للفيروس، حيث ستميل الدول إلى الانغلاق وتقليل انفتاحها على الخارج.

من ناحية أخرى، تؤدي الجائحة إلى التأثير على أسعار البترول بالانخفاض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة وقود السُفن مما يدفع القادم منها من شرق أسيا إلى أوروبا والعكس، إلى اتخاذ طريق رأس الرجاء الصالح في فصل الشتاء، بدلًا من عبور قناة السويس، لما يوفره ذلك من رسوم عبور القناة رغم طول أمد الرحلة، وهو ما سيدفع إدارة القناة إلى تخفيض رسوم العبور لعدد كبير من خطوط الشحن حتى يصبح استخدام القناة مُربحا لها مُقارنة بالوفر الذي تحققه مما تستهلكه من وقود للدوران عبر رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي سينعكس سلبًا على إيرادات القناة.

- **تحويلات المصريين بالخارج:** حيث تُشكل هذه التحويلات المصدر الرئيسي الثاني لتدفقات النقد الأجنبي لمصر بعد الصادرات، وتعتمد التحويلات على عدد المصريين بالخارج، وحالة الاقتصاد العالمي، حيث أنه في حالة اتجاه الاقتصاد العالمي إلى الركود تذهب العديد من الأعمال في الخارج إلى التخلص من موظفيها وخاصة الأجانب منهم مما يؤثر على عددهم، وبالتالي حجم التحويلات، يُضاف إلى ذلك أن انتشار كورونا يرفع من النزعات الوطنية والانغلاق للداخل ومُعاداة الأجانب خوفًا من جلبهم للعدوى معهم. وقد بدأت بوادر ذلك في بعض دول الخليج، التي تأثرت بشدة بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، حيث ينادي البعض بترحيل العمالة المُستقدمة من الخارج، مما قد يدفع في اتجاه خفض التحويلات الخارجية، **ويوضح الشكل التالي حجم التحويلات محل الحديث:**

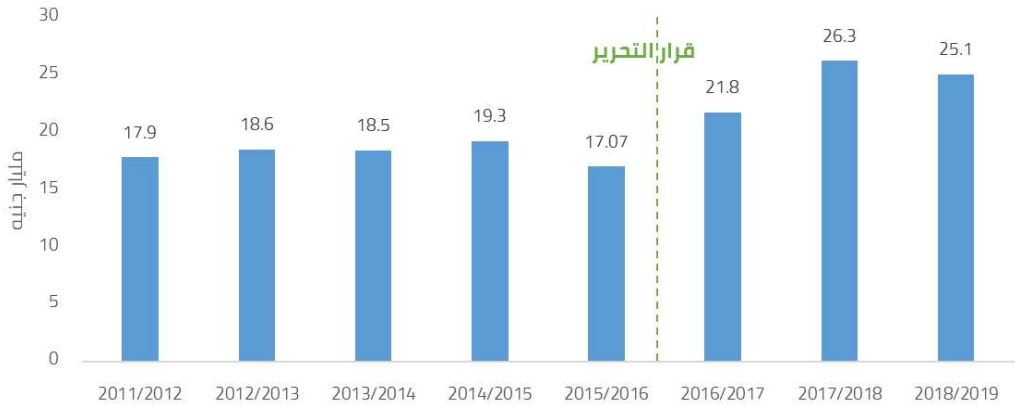

- **خلاصة** ما سبق فإن أزمة كورنا تهدد معظم حصيلة مصر من تدفقات النقد الأجنبي، وهو ما حول أوضاع الطلب على العُملات في السوق المصرية من طلب مُرتفع على الجنيه ومحاولة الجميع التخلص من الدولار بسبب التدفقات الكبيرة المُستمرة للداخل المصري، لكن مع عرقلة بعض مصادر هذه التدفقات فقد حدث اضطراب عارض في قوى السوق سواء العرض أو الطلب، يظل في كُل الأحوال غير كبير ومُسيطر عليه نتيجة ما جناه الاقتصاد المصري بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد ترتب على انخفاض سعر صرف الجنيه مرة أخرى خلال الأسابيع القليلة الماضية أن بدأ البعض يدعو من جديد إلى العودة لنظام سعر الصرف الثابت، وهو ما بهدد بإعادة خلق مُعضلة هيكلية نجحنا بصعوبة شديدة في التخلص منها، وينتج من جديد أوضاعا غير مقبولة اقتصاديًا، وهي تكلفة باهظة كثمن لمشكلة عارضة واضطراب مؤقت ينتهي في الأمد المتوسط على أسوأ تقدير.

2 تجربة فيتنام من الانجاز التنموي إلى محاصرة كورونا

لم تعد فيتنام محلا للاهتمام الدولي بسبب تجربتها التنموية الناجحة في جنوب شرق آسيا, ولكن أيضا بسبب الاجراءات الاحتوائية لمكافحة فيروس كورونا المستجد, حيث سجل هذا البلد ٢٤١ إصابة فقط بهذا الفيروس حتى ٥ أبريل ٢٠٢٠, في حين لم تسجل أي وفيات. يأتي ذلك برغم أن فيتنام لها حدود مباشرة مع الصين, كما تستقبل منها الكثير من الاستثمارات الصينية والمسافرين. ناهيك عن نقص إمكانيات القطاع الصحي وعدم توفر مواد للفحص الجماعي للسكان أو مراقبتهم. وبدا ذلك النجاح انعكاسا لسياقات التجربة التنموية الناجحة التي بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين.

أسلوب إدارة الأزمة

- **تحرك مبكر:** حيث يرجع نجاح فيتنام في السيطرة على فيروس كورونا إلى التحرك المبكر, واتخاذ الإجراءات المتناسبة مع إمكانيات البلاد. إذ يدرك المسئولون في فيتنام الإمكانيات المحدودة لنظام الرعاية الصحية, وقدر الخبراء هناك أن استقبال ألف مصاب لعلاجهم من تطورات فيروس كورونا في مستشفيات فيتنام سيضع النظام الصحي في البلاد تحت ضغط يصعب التعامل معه, وعليه, وضعت خطط التحرك التي تستهدف منع الزيادة في عدد المصابين.

- **تفعيل الطوارئ:** بدأت السلطات في فيتنام التحسب للوباء مبكرا منذ ظهوره في الصين في ديسمبر ٢٠١٩, حيث تم إعلان أول إصابة بالفيروس في فيتنام في الثالث والعشرين من يناير ٢٠٢٠, وكانت لمواطن صيني قادم من ووهان. ومنذ ذلك التاريخ, تم تفعيل مركز الطوارئ للحماية ضد الأوبئة, وإلغاء الرحلات الجوية المتجهة إلى والقادمة من ووهان.

- **تقييد الحركة:** في الأول من فبراير ٢٠٢٠ , تم إعلان إصابة أول مواطن فيتنامي, مما دفع رئيس وزراء فيتنام لإعلان البلاد في حالة وباء, وتم تقييد الحركة على معابر الدخول إلى البلاد, ووضع القيود على استقبال الطائرات, ومنح تأشيرات الدخول للأجانب.

- **إمكانيات بحثية:** رغم إمكانيات الرعاية الصحية المحدودة, إلا أن فيتنام لديها معامل وإمكانيات بحثية متطورة, الأمر الذي يفسر نجاحها في السابع من فبراير ٢٠٢٠, وبعد وصول عدد المصابين إلى ثلاثة عشر, من عزل الفيروس, فكانت إلى جانب الصين وسنغافورة واستراليا واليابان, من أوائل البلاد التي نجحت في تحقيق هذه الخطوة.

- **إغلاق صارم:** طبقت فيتنام إجراءات صارمة للإغلاق المدرسي, خاصة المدارس ورياض الأطفال منذ الأول من فبراير ٢٠٢٠, وستظل كذلك حتى منتصف شهر إبريل, وربما يتم تمديد أجل الإغلاق لو تطلب الأمر. لكن التحدي هو أنه لا يوجد في فيتنام بنية تحتية تسمح بالتعليم عن بعد, ولهذا قررت السلطات تمديد العام الدراسي وتأجيل الاختبارات لتعويض فترة الإغلاق الطويل. وفوق ذلك, فقد تم حظر كافة الأنشطة خارج المنازل, وهو الإجراء الذي يقوم الجيش الفيتنامي بفرضه بانضباط شديد, لفترة تجاوزت الأربعين يوما.

ملامح التجربة التنموية

- لم يأت النجاح الفيتنامي في مواجهة أزمة كورونا صدفة، حيث يعد هذا البلد واحدة من قصص النجاح الاقتصادى الملفتة للنظر فى القرن الواحد والعشرين، فقبل جيل واحد فقط كانت فيتنام واحدة من أفقر دول العالم التى خيمت عليها عقود من الصراع والفوضي وعدم الاستقرار السياسي واقتصاد خنقه نظام تخطيط مركزى. أما الآن، وبعد ٣ عقود من النمو السريع المخطط والمستمر دون انقطاع، برزت فيتنام كاقتصاد متوسط الدخل مزدهر يدق المستثمرون الأجانب أبوابها، مطالبين بالمشاركة والمساهمة فى ازدهارها المتزايد.

- أطلقت فيتنام مشروعها النهضوى فى اجتماع للحزب الشيوعي الحاكم في عام ١٩٨٦ , وأعلن ما أسماه «سياسة التجديد»، وتحديث هياكل الدولة، وقرر تبني سياسة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وتم ادخال الاصلاحات الرئيسية ابتداءا من موازنة ١٩٨٨-١٩٨٩، وكانت أهم ملامحها الحد من الدعم الذي تقدمه الدولة، وتنويع ملكية الأصول المملوكة ملكية عامة، وتشجيع وتحفيز تنمية المؤسسات الخاصة والأفراد والقطاعات الاقتصادية. ووضع سياسات من أجل دمج فيتنام في الاقتصادات العالمية والإقليمية.

- شهدت الفترة ما بين ١٩٩١- ١٩٩٨ بداية مرحلة النمو الاقتصاد في فيتنام، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الزراعة , ثم أنطلقت خطوات التنمية، وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٧ % سنويا في الفتره من ٢٠٠٠-٢٠١٦، و بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٣٦ مليار دولار في أكثر من ٢٥٠٠ مشروعاً، وحافظت علي تدفق تلك الاستثمارات حتي الان، حيث ساعد الاستثمار الأجنبى فى تطوير البلاد سريعا مع خلق أكثر من ١٠ ملايين فرصة عمل بواسطة قطاع التصدير المباشر، لكن غالبية المجالات استفادت من التصدير بشكل غير مباشر، حيث توسعت سلاسل القيمة من الاقتصاد المحلى، فمثلاً انشغلت الشركات الفيتنامية خاصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى توفير قطع الغيار والخدمات للشركات الكبيرة التى تمثل معظم الصادرات.

- بحلول عام ١٩٩٤ كان هناك ما يكفى من الإصلاح والنمو، لتبدأ في اواخر التسعينات خطة موازية لمواجهة تدهور البنية التحتية، فتم وضع أول مشروعات لإعادة تأهيل الطرق ومصادر الطاقة لتلبية الطلب المتزايد، والاتصالات وكذلك تطوير الموانئ البحرية والمحطات البحرية. كما ادركت فيتنام اهمية الاستثمار الفعال فى مواطنيها عبر تعزيز الوصول إلى التعليم الابتدائى وضمان جودته من خلال تطبيق اعلي معايير الجودة.

- احتلت فيتنام المركز ٨ من أصل ٧٢ دولة مشاركة فى أحدث برنامج لعام ٢٠١٥ لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لتقييم الطلاب الدوليين (PISA)، الذى يختبر طلاب المدارس الثانوية فى الرياضيات والعلوم وغيرها من التخصصات. وبذلك تقدم هذا البلد على دول بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل ألمانيا وهولندا. فصاغت خطة رئيسية لتنمية الموارد البشرية بحلول عام ٢٠٢٠ تهدف إلى أن يتلقى ٤٠% من الشباب تدريباً مهنياً و٢% منهم تعليماً جامعيا.

▪ شجعت فيتنام الابتكار لأنه أصبح محركاً أكثر أهمية لزيادة الإنتاجية سواء من خلال رفع مستوى العمليات والتكنولوجيات والمنتجات من قبل الشركات القائمة, أو إدخال شركات ذات إنتاجية عالية وخروج الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة, خاصة أن الفرص كثيرة للشركات فى فيتنام لتبنى المعرفة والتكنولوجيات الحالية.

▪ حققت فيتنام طفرة اقتصادية حقيقية ظهرت نتائجها بوضوح, في تراجع نسبة المواطنين تحت خط الفقر من ٦٠% عام ١٩٩٣ الى ١٣% عام ٢٠١٤ , واقل من ٦% عام ٢٠١٨, وانتقل الاقتصاد من أفقر دول العالم بمتوسط دخل الفرد ١٠٠ دولار في نهاية السبعينيات, إلى إحدى دول الدخل المتوسط بنحو ٢٥٠٠ دولار نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي, الذى بلغ ٢٥٥ مليار دولار في ٢٠١٨ , وتضاعفت الصادرات بزيادة نحو ٢١% سنوياً حتى وصلت إلى ١٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ , وارتفعت إلى ٢٤٤ مليار دولار فى ٢٠١٨.

▪ واصل قطاع الصناعات التحويلية في فيتنام نموه, مضيفاً ما يقدر بنحو ١,٥ مليون وظيفة صناعية جديدة بين ٢٠١٤ و٢٠١٦ وحده, وأهم صادراتها المعدات والاجهزة الالكترونية وأجهزة الكومبيوتر, والهواتف الذكية, وأهم الدول المستوردة: الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة, بينما زاد حجم الواردات من١٧,٧ مليار دولار الى ١٥١ مليار دولار, من كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان وتايلاند وسنغافورة, وبلغ التضخم أقل من ١% عام ٢٠١٥ بعدما تجاوز ٧٦% عام ١٩٩٠, واستقر الي حوالي ٣% حاليا, بينما وصل عجز الميزانية إلى حدود ١,٢% من الناتج المحلى الإجمالي, والدين العام الخارجي أقل من ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

▪ بلغ عدد العاملين نحو ٥٥ مليون نسمة, أي في المركز ١٢ عالمياً, والبطالة ٣,٥ % في المركز ٣٠ عالمياً, كما تتضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسرعة نتيجة رخص تكلفة العمالة المتعلمة والمدربة بعدما تحول شباب فيتنام إلى ثروة وطنية نتيجة سياسة تعليمية ناجحة ينفق عليها أكثر من ٧% من الناتج المحلي الإجمالي. أيضا انتعشت السياحة, حيث زار فيتنام نحو ٨ ملايين سائح حققوا دخلا بلغ ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

▪ تحولت فيتنام إلى خامس أكبر دولة مصدرة في العالم للملابس الجاهزة بنحو ٢٠ مليار دولار سنويا, رغم أنها لا تزرع القطن وإنما تستورده من الولايات المتحدة والهند وجنوب إفريقيا, ثم تقوم بتصنيعه وتصدير الملابس الجاهزة, واصبحت مركزا لكبري العلامات التجارية في الملابس والاحذية الرياضية.

▪ تقدمت فيتنام في مؤشر القدرة التنافسية العالمى لتحتل المرتبة ٥٥ فى العالم, والمرتبة ٦٨ لسهولة الأعمال, وفقاً للبنك الدولى لعام ٢٠١٨ بعد أن كانت ٩٩ فى عام ٢٠١٤. ويقول الخبراء أن فيتنام بإمكانها أن تصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٤٥, فقط اذا استطاعت الحفاظ على متوسط معدلات نمو لا تقل عن ٧% على مدى السنوات الـ٢٥ المقبلة, وهذا من شأنه أن يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢٥ ألف دولار, مما سيجعلها أحد النمور الاقتصادية القوية في منطقة جنوب شرق آسيا.

3 منظمة الصحة العالمية ومكافحة الأوبئة.. ملامح القوة والضعف

تحولت أنظار دول العالم إلى التوصيات والارشادات الوقائية التي تصدرها منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) , بمعدل شبه يومي، بشأن جائحة كورونا المستجد. وليست هذه هي المرة الاولي التي تقوم فيها المنظمة بهذا الدور في التصدي للأوبئة، فعلي مدار العقود الماضية ساهمت المنظمة في وضع أسس وقواعد للتعامل مع العديد من الامراض سواء المعدية او غير المعدية، ومع ذلك فثمة جوانب للضعف والقوة في أداء المنظمة في مكافحة الأوبئة والأمراض كما برز في إدارة أزمة وباء فيروس كورونا.

أهداف المنظمة وطرق تمويلها

- تأسست منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٤٨، كإحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المجال الصحي، ولديها تفويض واسع للعمل كسلطة توجيه وتنسيق للعمل الصحي الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة. وجاءت هذه المنظمة لتحل مكان منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم التي تأسست عام ١٩١٩ والمكتب الدولي للصحة العامة في باريس الذي تأسس عام ١٩٠٧، وتابعت القيام بمهامٍ ارتبطت بهما سابقًا كضبط الأوبئة وإجراءات الحجر الصحي وضبط معايير الدواء، ومُنحت إضافةً إلى ذلك صلاحيات أوسع لتحقيق أفضل مستويات الصحة للشعوب.

- تركز أنشطة المنظمة في ثلاثة مجالات رئيسية، هي السيطرة على الأوبئة ومنع انتشارها؛ ووضع معايير المستحضرات الطبية؛ وتطوير معايير إعداد ممارسي المهن الطبية وقواعد ممارسة هذه المهن؛ كل ذلك من أجل الحفاظ على الصحة، والتي تعرفها المنظمة باعتبارها «وجود الفرد بحالةٍ جسديةٍ وعقليةٍ واجتماعيةٍ صحية متكاملة جيدة، وليس فقط أن يكون سليمًا من الأمراض». وبجانب أزمة كورونا الراهنة، تستهدف المنظمة الحد من انتشار أمراض معدية كالملاريا والإيدز، ولتحقيق ذلك فإن المنظمة تتعاون مع مقدمي الرعاية الصحية المحليين والباحثين ومصنّعي الأدوية.

- يتولى الاثيوبي تيدروس ادهانوم منصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والذي عينه مجلس الصحة العالمي منذ الاول من يوليو عام ٢٠١٧ ولمدة ٥ سنوات، وهو سياسي وأكاديمي ناشط بالصحة العامة، شغل مناصب عدة، منها وزيراً للصحة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتي عام ٢٠١٢ , ووزيراً للخارجية من عام ٢٠١٢ و حتي عام ٢٠١٦ في الحكومة الإثيوبية، ويُعدُّ أدهانوم أولَ إفريقي يشغل منصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

- يعد مجلس الصحة العالمي هو الهيئة العليا لصنع القرار داخل منظمة الصحة العالمية، ويتألف المجلس من ممثلين من ١٩٤ دولة، وهي القائمة الكاملة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، و تعد الجمعية بمثابة الهيئة العليا لصنع القرار داخل المنظمة. ويعقد المجلس اجتماعا سنويًا في شهر مايو لمناقشة قضايا السياسة الصحية الهامة، ويقوم المجلس باختيار المدير العام للمنظمة، وكذلك اعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ أنشطتها . يقوم أيضا مجلس الصحة العالمي بانتخاب المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، المؤلف من ٣٤ عضواً مؤهلين تقنياً في مجال الصحة، ليتولى تنفيذ خطة عمل المنظمة، ويقدم مقترحات وتوصيات إلى المدير العام ومجلس الصحة العالمي.

- نجحت منظمة الصحة العالمية في القضاء على مرض الحصبة وشلل الأطفال في العالم من خلال حملات التطعيم الشاملة التي نظمتها ومولتها المنظمة. غير أن منظمة الصحة العالمية كانت أقل نجاحًا في منع بعض الأمراض المعدية الخطيرة نظرًا لعدم وجود لقاحٍ فعالٍ ضدها كالملاريا والإيدز، بسبب صعوبة القضاء على الحشرات الناقلة للمرض كالملاريا، أو تغيير السلوك الاجتماعي لتجنب الإيدز. وفي مواجهة ذلك سعت منظمة الصحة العالمية إلى الوصول إلى استراتيجياتٍ مبتكرةٍ للتعامل مع هذه الأمراض المتفشية، والاستمرار في تمويل الأبحاث لتطوير لقاحاتٍ فعالة ضدها، وأصبحت غايتها هي العمل على تخفيف العبء الذي تسببه الملاريا على العالم والحد من إصابة أشخاصٍ جدد بالإيدز.

- لعبت منظمة الصحة العالمية دورًا رئيسيًا في عدد من الإنجازات الصحية العالمية , مثل إعلان ألما آتا و الذي يعد اول اتفاق يضع اساس للرعاية الصحية الأولية (١٩٧٨)، والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ (المعتمدة في ٢٠٠٣)،

وكذلك مراجعة اللوائح الصحية الدولية (IHR) في عام ٢٠٠٥: وهي اتفاقية دولية تحدد الأدوار والمسؤوليات خلال الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية الدولية.

▪ تَعتمد ميزانية المنظمة على مساهمات الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، وتبلغ ميزانية منظمة الصحة العالمية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغ ٤,٤٢٢ مليار دولار. ومع ذلك، قد تتغير الإيرادات والنفقات الفعلية خلال تلك الفترة عن المبلغ المدرج في الميزانية، خاصة في حالات الطوارئ الصحية لدعم انشطة الاستجابة في دول العالم. ولدى المنظمة مصدران رئيسيان للإيرادات، وهما، الاشتراكات المقررة (الاشتراكات التي تدفعها حكومات الدول الأعضاء، و تكون مقسمة حسب الدخل والسكان)، المساهمات الطوعية (أموال إضافية تقدمها الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من المنظمات خاصة والافراد).

ولعدة عقود، كانت غالبية إيرادات منظمة الصحة من الاشتراكات المقررة، ولكن بمرور الوقت، أصبحت التبرعات تشكل الحصة الأكبر من ميزانية المنظمة، فخلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ إجمالي الاشتراكات المقدرة ٩٢٧ مليون دولار (١٨% من الإيرادات)، بينما بلغ إجمالي التبرعات ٤,١١٦ مليار دولار (٨٠%)، وبلغ إجمالي «الإيرادات الأخرى» ٩٦ مليون دولار (أقل من ٢% من الإيرادات).

نقاط القوة والضعف

▪ ألقى انتشار مرض سارس (SARS) المفاجئ في عام ٢٠٠٣ الضوء على نقاط قوة منظمة الصحة العالمية، ونقاط ضعفها كونها شكلت عاملًا أساسيًا في الانتصار على هذا المرض. إذ بدأ هذا المرض في الصين وانتشر بسرعةٍ في البلدان الآسيوية وكندا، وقد تمكن علماء الأوبئة في المنظمة من تتبع سير المرض وانتشاره بنجاحٍ، إلا أنه ونتيجةً لعدم امتلاكهم صلاحيات قانونية تُجبر البلدان على السماح لهم بالعمل ضمن حدودها اضطروا إلى انتظار سماح الصين لهم بدخول البلاد قبل أن يتمكنوا من تقييم حجم العدوى وتفشيها في هذا البلد الكبير وتحديد أول إصابة بالمرض.

▪ في بداية ازمة كورونا المستجد (COVID-١٩)، لم تسمح السلطات الصينية بزيارة البعثات الفنية من منظمة الصحة العالمية لتقييم وضع المرض و دائرة انتشاره في مدينة ووهان، وهو ما تسبب في تأخير اصدار المنظمة للتوصيات الخاصة بوقف السفر من وإلى الصين، وما ترتب علي ذلك من انتشار الفيروس في كافة انحاء العالم وتحوله الي جائحة اصابت ما يفوق عن مليون شخص.

▪ أنشأت المنظمة صندوقاً تضامنيا لجمع التبرعات من الافراد و المنظمات، لتوفير ما يلزم للدول الاكثر احتياجاً من مستلزمات الوقاية الشخصية والاختبارات الخاصة بالكشف عن فيروس كورونا المستجد، وجمع الصندوق اكثر من ٦٥٠ مليون دولار حتي الان. كما تتعاون المنظمة مع الدول لإجراء التجارب السريرية؛ من اجل دراسة العقاقير المقترحة لعلاج فيروس كورونا المستجد.

▪ تلعب المنظمة دورا هاما في مساعدة الدول خلال الازمات الصحية، ولكن نظرا لعدم وجود سلطة الزامية لمنظمة الصحة العالمية علي الدول الاعضاء، تتجنب المنظمة توجيه اي انتقادات لأداء الحكومات، والحرص على تقديم النصيحة بطريقة ملائمة، لضمان كسب التعاون مع الحكومات، فالمهم بالنسبة للمنظمة هو حماية الأرواح وتحسين الظروف الصحية، وليس اتخاذ مواقف سياسية مع أو ضد أي حكومة.

ابرز المحطات التاريخية لمنظمة الصـــــــــــــ

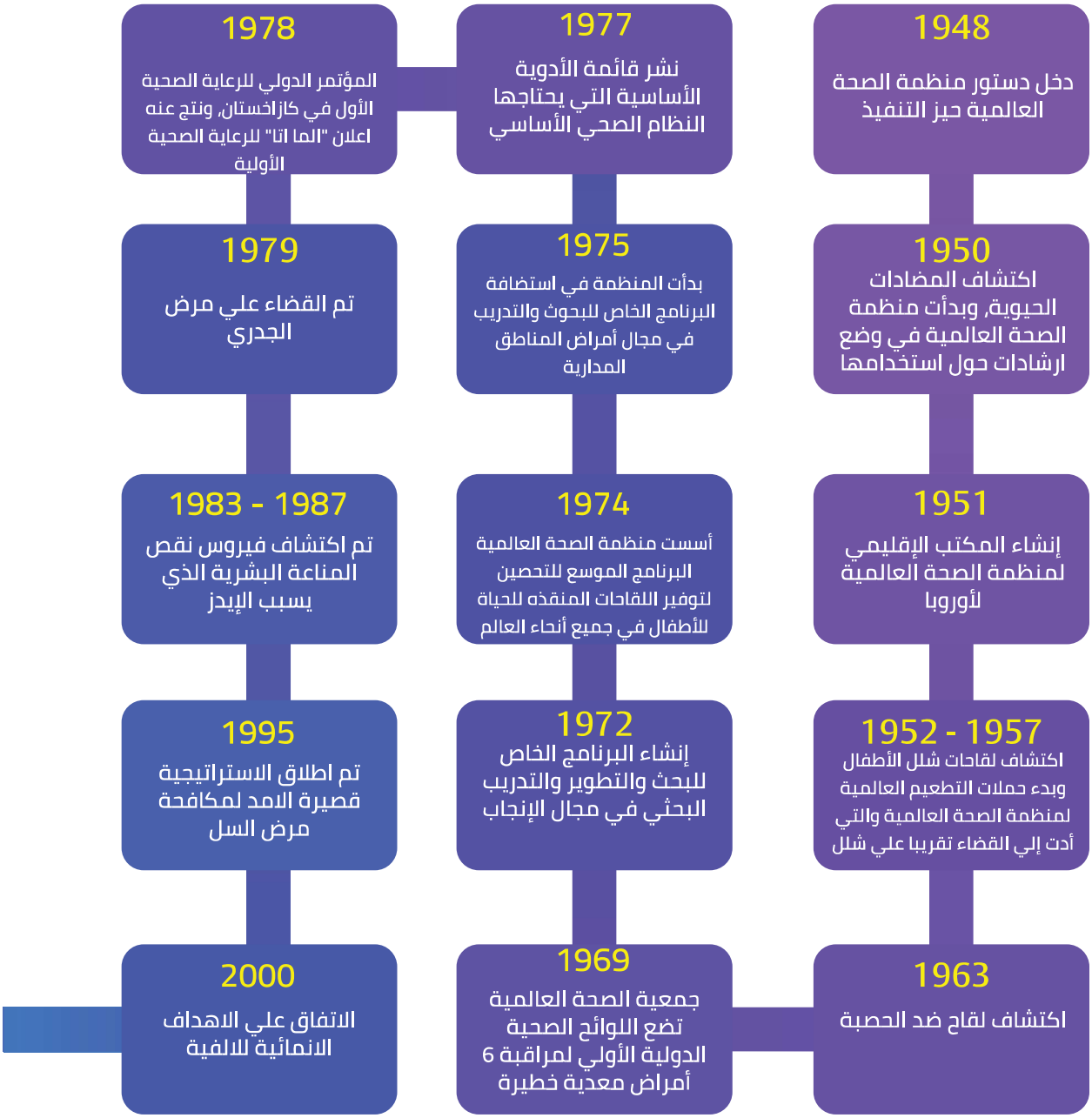

ـــــــــــــــــحة العالمية علي مدار 70 عاماً

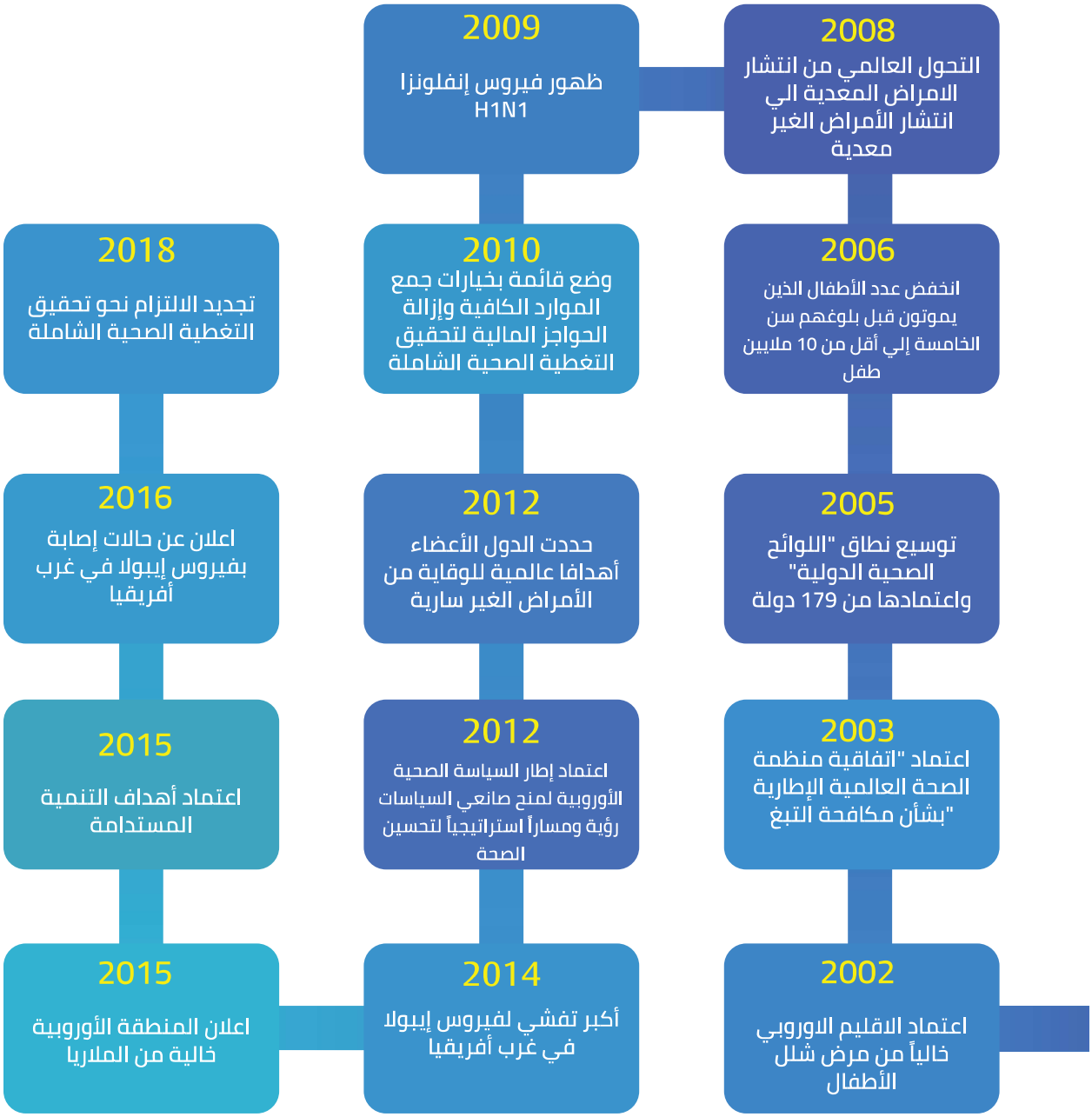

قضايا نوعية

1

استخدامات التكنولوجيا الذكية
في مواجهة أزمة كورونا

2

المجتمع المدني المصري وأزمة
كورونا.. دروس مستفادة

3

مخاوف متصاعدة من تأثير كورونا
على مخيمات اللاجئين

1 استخدامات التكنولوجيا الذكية في مواجهة أزمة كورونا

كشفت اجراءات الدول في مواجهة جائحة كورونا المستجد عن مدى أهمية أدوات الثورة الصناعية الرابعة في مكافحة ذلك الفيروس، عبر استخدام بيانات الهواتف الجوالة، والتطبيقات التكنولوجية المختلفة والروبوتات الذكية والطائرات دون طيار، وغيرها في تتبع الاصابات والمخالطين وتقديم الخدمات الطبية والإنسانية وتسيير حركة الاقتصاد والعمل من المنازل، جنبا إلى جنب مع الاجراءات الوقائية، كالتباعد الاجتماعي والحجر الصحي وغيرها، بما يحد من آثار الأزمة.

أشكال الاستخدامات

- **بيانات الهواتف الجوالة:** حيث تم استخدام البيانات الشخصية والمكانية بواسطة مزودي الاتصالات والهواتف الجوالة للسيطرة على المرض، ومنع تفشيه، بخلاف التوعية بالاجراءات الوقائية، فعلى سبيل المثال، قامت السلطات البريطانية بتجميع البيانات من شركات الاتصالات لتحديد عدة مؤشرات منها، مدى تطبيق السكان للتباعد الاجتماعي، بينما ناقشت شركة Google مشاركة بيانات الموقع مع السلطات الصحية لأغراض مماثلة في الولايات المتحدة.

- **السياجات الإلكترونية،** حيث تم اللجوء للتكنولوجيا الذكية لتطبيق قواعد أكثر صرامة تهدف إلى ضمان فرض الحجر الصحي في المنزل أو في أماكن بعينها، إذ اتبعت الحكومة التايوانية خطة أمنية وقائية يشمل إحد بنودها نشر سياجٍ إلكترونيّ حول الأسر المعزولة، وذلك بهدف مساعدة الشرطة على تنبيه المواطنين إذا غادروا الحجر الصحي المنزلي أو حتى حاولوا التنصل من المراقبة عن طريق إغلاق هواتفهم.

- **الماسحات الحيوية،** حيث يتم استخدامها في مدخل المجمعات السكنية، والمطارات للأكتشاف المبكر ومعرفة درجات الحرارة وتقليص فرص المخالطة بين السكان، بما يحد من انتشار المرض، بخلاف استخدام الطائرات دون طيار في رصد درجات الحرارة في الشوارع ومسح أماكن التجمعات.

- **الطابعات ثلاثية الأبعاد،** حيث تم استخدام هذه الطابعات المتطورة تكنولوجيا في انتاج مستلزمات طبية في أزمة كورونا، فعلى سبيل المثال خصصت شركة إيرباص ما مجموعة من الطابعات لديها لانتاج كمامات لسد العجز وحماية الفرق الطبية في أسبانيا. وبالمثل فقد تم استخدام هذه التقنية في انتاج صمامات بديلة لأجهزة التنفس في ايطاليا.

- **الروبوتات الذكية،** حيث لجأت الصين خاصة إلى استخدام هذه الروبوتات في المستشفيات وأماكن الحجر الصحي لتقديم الخدمات الطبية، بخلاف استخدامها في توصيل الأغذية والمساعدات الانسانية في مدينة ووهان.

- **العمل الإلكتروني الجماعي،** فمع اتجاه الشركات لالزام الموظفين بالبقاء في منازلهم، وفي الوقت نفسه تقليص خسائرها بسبب أزمة كورونا، لجأت إلى التكنولوجيات المستخدمة للعمل الجماعي المشترك عن بعد، والتي تقدمها العديد من الشركات. من أشهرها، الخدمات التي تقدمها Microsoftg Google للتعامل بين الموظفين من أي مكان وإنهاء الاعمال وتبادل الملفات واعدادها وتعديلها بسهولة ويسر بصورة جماعية سلسة ومراقبة سير العمل من خلال الشاشات الالكترونية المتصلة بين الموظفين.

- **التعليم عن بعد**, فمنعا لتوقف النشاط التعليمي للطلاب مع عدم وجود إطار زمني محدد للأزمة وتطورها, لجأت العديد من الدول والحكومات ومنها مصر إلى تكنولوجيا التعلم عن بعد عبر تقنيات التواصل الحي بالصوت والصورة لإلقاء المحاضرات, والرد على أسئلة الطلاب, مثلما كان في قاعات الدرس. وهو ما تقدمه بصورة مجانية عدة برامج منها Microsoft team Skype Google hangouts , Zoom , كما تعتمد التكنولوجيا على إيجاد منصات تعلم رقمية جاهزة لاستيعاب قواعد بيانات للطلاب والمناهج المختلفة مع توفير وسائل تقييم متعددة, كالامتحانات والواجبات المنزلية, وعمل المشاريع الجماعية وغيرها. وهو ما تقدمه منصات مثل Google Classroom ـ Moodleg Courserag وتسمح تلك المنصات برفع وتبادل الملفات المختلفة باختلاف وسائطها من وسائل مرئية وسمعية ومقروءة كالصور والفيديوهات وشرائح العرض.

عوائق أساسية

- أفتقار التواصل البشري في العملية التعليمية عن بعد, والذي له آثار سلبية علي المدي المتوسط والبعيد, ما يستوجب التعامل النفسي معه في حال أن طالت الفترة الزمنية لأزمة كورونا.

- الأمية الرقمية للعديد من أعضاء هيئة التدريس والتربويين, فوفقاً لبعض الأبحاث, فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ١,٥ مليون عضو هيئة تدريس, ولم يأخذ حوالي ٧٠% منهم أي دورات في التعليم الرقمي والافتراضي من قبل. وهو الحال نفسه في معظم دول العالم, بمستويات أغلبها متواضع في التعامل مع التكنولوجيا في التعليم .

- أن بعض الدول واجهت مشكلات حادة في التحول السريع إلى التعليم عن بعد بسبب غياب بنية انترنت تسمح بذلك التحول أو أنها تعرضت للضغط في وقت التزام المواطنين بمنازلهم في أزمة كورونا, بينما بعض الدول ومنها مصر بدا التحول سريعا للتعليم عن بعد, في ظل أن هناك العديد من الجامعات كان لديها بالفعل نظامها الخاص للتعلم عن بعد, والتي كانت تعتمد عليه بصورة جزئية.

- واجهت استخدامات التكنولوجيا معضلة الخصوصية وحقوق الإنسان في أزمة كورونا, إذ برزت تحذيرات حقوقية من عدم وجود ضمانات لحصر استخدام هذه البيانات التي يتم تجميعها لمجابهة فيروس كوفيد-١٩ فقط.

- أن ثمة مخاوف من تصاعد هجمات القرصنة في وقت توسع المواطنين في العالم في استخدام الفضاء الإلكتروني لتسيير أعمالهم, وهو ما حذرت منه تقارير دولية عديدة في المجال السيبراني.

- من المتوقع أن يؤدي تزايد استخدامات التكنولوجيا في مواجهة أزمة كورونا إلى تعزيز وتوسيع البنية الرقمية ومنتجاتها المختلفة في دول العالم تحسبا لهكذا أزمات ولتقليص الخسائر البشرية, ولكن سيفرض ذلك على الجانب الاخر اهتماما أكبر على الصعيد الدولي بقضية الأمن السيبراني

- يظل أن التواصل عن طريق التكنولوجيا قد يكون بديلا مهما في الأزمات, ولكنه مؤقت لأن التواصل البشري المباشر سيظل احتياجا إنسانيا, لذلك, فهناك أهمية قصوي أن يصاحب استخدامات التكنلوجيا برامج تساعد الأنسان علي التوازن النفسي لما قد يعاني منه من تباعد المسافات الجغرافية بين الناس إبان الأزمات الكبرى ككورونا.

2 المجتمع المدني المصري وأزمة كورونا.. دروس مستفادة

حددت منظمة الصحة العالمية مهام المجتمع المدني في مواجهة أزمة كورونا في تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية، وتوفير وتدريب المتطوعين لدعم أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي، والمشاركة في جمع التبرعات المادية والعينية، فضلا عن توعية المواطنين بمخاطر الفيروس، ووسائل مواجهته، وطرق الوقاية منه. وفي هذا الإطار، برزت تجارب مصرية وإقليمية ودولية مختلفة لمنظمات أهلية أو لشركات القطاع الخاص في خضم الأزمة، لاسيما وأنه مهما بلغت قدرة الدولة من موارد وأدوات تسمح لها بالتغلغل في المجتمع، فهي لا تستطيع وحدها مواجهة أزمة كبرى ككورونا.

نماذج أهلية مصرية

- **أطلقت جمعية رسالة للأعمال الخيرية حملة «تحدي الخير»** في ٢٠ مارس ٢٠٢٠، بمشاركة رجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة للمشاركة في كفالة ١٠٠ ألف أسرة متضررة من تعطيل الأعمال جراء الفيروس.
- **اعلان بنك الطعام المصري عن حملة لـ «دعم العمالة اليومية مسؤولية» في ٢٢ مارس الماضي،** وهي تهدف توزيع نصف مليون علبة طعام وحقيبة غذائية للعاملين غير المنتظمين أو غير الدائمين.
- **مبادرة مؤسسة صناع الحياة «الناس لبعضها»** لتقديم مليون مساعدة آمنة لعمال اليومية في ٢٣ محافظة، تضرروا من انتشار الفيروس عبر سلة غذائية، إعانة مالية، توفير الرعاية الطبية.
- **مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية:** خصصت ٤٠ مليون جنيه لدعم العمالة اليومية والأسر الأكثر إحتياجاً و٦٠ مليون جنيه لدعم الجهود الاحترازية للدولة ووزارة الصحة. كما سيتم دعم العاملين بقطاع السياحة ودعم وإغاثة الفئات المتضررة من المسنين والأطفال في دور الرعاية والكشف عن الحالات في القرى الفقيرة والنائية والتجهيزات والإمدادات الطبية.
- **شركة ماونتن فيو للاستثمار العقاري مبادرة «قطار الخير»** أطلقت الشركة حملة يشارك فيها الموظفون في التبرع بمبلغ لأعمال الخير، على أن تتبرع الشركة بثلاثة أمثال المبلغ.
- **مؤسسة «العربي» لتنمية المجتمع:** أطلقت حملة لتوصيل مساعدات غذائية ومادية لكثر من ٣٠ ألف أسرة في أنحاء الجمهورية.

تجارب دولية وإقليمية:

- تستند التجربة الصينية إلى نظام تشاركي بين الدولة والمجتمع المدني، لذا أعطت الصين مساحة عمل موسعة للمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية في أزمة كورونا، فحين قررت الدولة إغلاق مدينة ووهان سمحت أيضًا تولي المنظمات غير الحكومية التابعة للدولة GONGOs جمع التبرعات المالية والعينية، ثم تقوم السلطات المحلية بتوزيعها.
- قررت الصين أيضا بأن تتولى ثلاث منظمات غير حكومية تابعة للحكومة في مقاطعة هوبي نفس المهمات السابق ذكرها، كما قامت وزارة الشؤون المدنية الصينية بتسمية خمس منظمات غير حكومية تابعة للدولة لجمع التبرعات المادية والعينية، وتعمل على توزيعها وليست السلطات المحلية.
- أعلنت **وزارة حقوق الإنسان والهيئات الدستورية في تونس دعم المجهود الوطني لمكافحة الفيروس،** لذا حرِصت مجموعة من البلديات، الحماية المدنية، الكشافة التونسية، الهلال الأحمر التونسي، الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني على التَّدخل السريع لمُعالجة الأوضاع في أزمة كورونا.
- قدمت الجمعيات التونسية المساعدات العَينيَّة من مواد تنظيف، مواد صحية، كمامات طبية لكل من يحتاجها، **ومن أبرز تلك الجمعيات:** جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية، جمعية مرام، الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية.

- لعبت جمعيات أهلية تونسية مثل جمعية تماغيت, جمعية الأطباء الشبان دورا في تفعيل استمارات لإحصاء المتطوعين ووضعهم على ذمة اللجنة الوطنية لتفادي الكوارث ومُجابهتها وتنظيم النجدة ولجانها الجهوية.

- أسهمت جمعيات خيرية تونسية في تحسين ظروف العيش بتقديم الإعانات وتوزيع المواد الغذائية على المُحتاجين, مع توجيه الإمكانيات البشرية (متطوعين / ناشطين ...), الإمكانيات المالية والمساعدات العينيَّة لفائدة اللجنة الوطنية لتفادي الكوارث وللصندوق الوطني ١٨١٨ لجمع التبرعات المخصصة للجائحة.

- تم إنشاء خط أخضر تحت رقابة المنظمات والجمعيات (منظمة أنا يقظ, جمعية الأطباء الشبان) للتبليغ عن الحالات المُشتبه لحملها للفيروس وللتبليغ عن التجاوزات وعدم احترام قرارات الحكومة.

دروس مصرية مستفادة

- تشابكت جهود القطاع الخاص المصري من خلال المسئولية المجتمعية للشركات, مع المنظمات غير الحكومية, حيث مولت تلك الشركات كثير من تلك المبادرات التي قام المجتمع المدني بتنفيذها علي الأرض.

- لم تعتمد تمويل تلك المبادرات علي الإعلانات في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة التقليدية , كما كان النهج سابقا في المناسبات الدينية (رمضان), بل لعبت وسائل التواصل الأجتماعي الألكترونية, وخاصة الفيس بوك واللينكدإن الدور الرئيسي في تجميع وتوجيه التبرعات المطلوبة.

- تواجدت مبادرات فردية من المجتمع خاصة من فئة الشباب لدعم المجتمع بتكلفة مالية منخفضة جدا او منعدمة, وبفكر خارج الصندوق.

- قامت الدولة المصرية بتوجيه المجتمع المدني دون أن تمثل ضغطا او تحجيم لجهوده مما أعاد الثقة بين الطرفين, وكذلك الأحترام لمفهوم المنظمات غير الحكومية, والتي تأثرت سمعتها سابقا, إما بسبب التمويل الأجنبي الذي انتهج منهجا غير قانوني في السابق, او بسبب التوجه السياسي المؤدلج لبعض المنظمات غير الحكومية التي كانت تستخدم دورها وأموالها سابقا لكسب الولاءات السياسية لجماعة بعينها علي حساب الولاء للدولة .

- حازت جهود المجتمع المدني المصري على إشادة من بعض المحافظين مثل, محافظ الشرقية, ووزارة التضامن الاجتماعي التي أصدرت بيانًا يثمّن جهود جمعية رسالة في مساعدة الأسر المتضررة, بما يعد ردًا على الشكاوى التي تم تقديمها ضد الجمعية أو توجهاتها, بما يعكس قدرًا من عودة الثقة الرسمية لمثل هذه المؤسسات.

- شارك مسؤولون حكوميون ووزراء مثل وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج وشيخ الأزهر بالتبرع المادي من مالهم الشخصي, مما يدعم الأحساس العام بتوحد القيادات مع الشعب.

- معظم مؤسسات المشاركة في حملات مكافحة الفيروس معلنة الهوية ومعروفة اجتماعيًا ولديها جانب من المصداقية للتعامل معها, حيث لديها فروع في معظم أنحاء الجمهورية مما يؤدي للتوزيع الجغرافي المقدم من المنظمات غير الحكومية وعدم تكدسه غي المحافظات الكبري.

- لم يلاحظ ظهور منظمات جديدة ذات أنشطة مجهولة أو ذات توجهات سياسية أو تحمل في طياتها تحديات تؤثر سلبًا على النظام العام (جماعة الإخوان المحظورة على سبيل المثال التي وظفت الأزمة خارجيًا ولم يكن لها دور على المستوى المجتمعي).

- أظهرت الشركات ومنظمات المجتمع المدني تعاونًا مع مؤسسات الدولة لدعم العمالة اليومية, بالمحافظات والقطاع السياحي مثل بنك الطعام ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية, وتوقيع بروتوكولات تعاون لإمداد مستشفيات الحميات والحجر الصحي بالمستلزمات الطبية والوقائية مثل مؤسسة العربي لتنمية المجتمع, ومؤسسة أهل مصر للتنمية.

- لعبت منظمات المجتمع المدني المصري دورا في التوعية بمكافحة فيروس كورونا, حيث وصل عدد الجمعيات التي ساعدت في التوعية إلى 00 جمعية في جميع أنحاء مصر.وتكمن أهمية قيام جمعيات المجتمع المحلي المتواجدة في القرى بالتوعية, لانها عادة ما تكون على علم بعادات وتقاليد أهلها, وتستطيع كوادرها الوصول للمواطنين في أماكنهم والتحدّث معهم لتقديم النصح والإرشادات الخاصة بالتوعية من الفيروس.

- قامت جمعيات خيرية بتوزيع منشورات من خلال متطوعيها وتوصيل رسائل الدولة التوعوية في جميع المجالات, كما ساعدت في تسجيل بيانات العمالة المؤقتة حاليا من خلال مكاتب البريد يعد فرصة مناسبة لتواصل الجمعيات مع مكاتب القوى العاملة للتعرف على بيانات العاملين بكل قرية ومساندة الدولة في هذا الأمر.

- إعداد ونشر فيديوهات قصيرة عن طرق الوقاية ومكافحة العدوى, على أن يتم التأكد من المحتوى العلمي عن طريق الجهات المعنية, وإعداد وتنفيذ وتوزيع مطبوعات توعية على المواطنين خصوصا في التجمعات, مع التنسيق مع الجهات المعنية للتأكد من صحة محتوى هذه المطبوعات.

- ساهم القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ في مصر, في فتح الباب أمام تعاظم دور المجتمع المدني في الشأن العام وفي التنمية, وخاصة في إنعاش الدعم الاجتماعي الذي توفره الدولة للطبقات الافقر.

- أن المجتمع المدني قادر على تشكيل الشبكات والآليات التنسيقية المتنوعة التي يمكن لها أن تنهض بأعباء أكبر في أزمات من هذا النوع, بما يشمل مجالات التوعية والإرشاد وتنظيم وضمان وصول المساعدات وتكوين فرق المتطوعين بصور منظمة وإطلاق حملات التبرع.

- رغم الدور التوعوي الذي قامت به المنظمات الخيرية المصرية, فإنها اقتصرت على دعم الأسر المتضررة, والتوعية, ولم تقم بدور في تعقيم الشوارع أو المنازل على سبيل المثال.

- تُظهر التطورات الخاصة بأزمة كورونا أهمية تفعيل اللامركزية إذا كان يصعب الوصول لكل المحافظات والقرى والنجوع ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني والشركات الخاصة في رفع قدرات القطاع الصحي وتكافل الأسر.

- في المقابل كان هناك بعض الانتقادات؛ حيث أوضح عماد حجاب, الخبير الحقوقى والباحث بمجال حقوق الإنسان أن منظمات المجتمع المدني لم تكن مستعدة للمشاركة, ولم تكن لها خطط في مواجهة فيروس كورونا. مما يعكس قلة قدراتها للتعامل مع الأزمات.

- أن الجهود كانت تابعة لأجهزة الدولة بالمقام الأول بشكل مركزي, خاصة بوزارة الصحة والمطارات والموانئ, كما أن المجتمع المدني ينتظر من الحكومة أن تطلب منه المشاركة وتحدد له مسار عمل.

مقترحات لزيادة الفاعلية

- ضرورة وجود استراتيجية عامة لمشاركة منظمات المجتمع المدني المصري مع الحكومة أثناء المشكلات والأزمات العامة.

- أهمية زيادة قدرات المنظمات غير الحكومية من خلال إجراء تدريبات للعاملين بها في مجالات التعليم والصحة ومساعدة الفقراء.

- حاجة الدولة لمشاركة المجتمع المدني في بناء المستشفيات والعيادات الطبية التي كانت منتشرة فى فترة الخمسينيات والستينيات.

- إنشاء اتحاد نوعي للتنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال إدارة الطوارئ, مع حصر وتصنيف إمكانيات الجمعيات الأهلية, لتسهيل المناورة بالإمكانيات في الحالات الطارئة, كما أن ثمة أهمية لضم ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني في عضوية اللجنة القومية لإدارة الأزمات.

- وضع دليل عمل لتنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الطوارئ (قبل وأثناء وبعد...), مع ضرورة إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب والدورات التي ينظمها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

- إضافة جزء خاص بالجمعيات الأهلية المصرية على الموقع الإلكتروني الخاص بقطاع إدارة الأزمات في وزارة التضامن الاجتماعي, وذلك لتوثيق التجارب والخبرات لتسجيل الدروس المستفادة.

- تطوير بروتوكولات التعاون - حالة وجودها - في مجال التخطيط لمواجهة الأزمات وإدارة الطوارئ بين الاتحاد العام لمؤسسات المجتمع المدني ومركز المعلومات ودعم القرار في الحكومة.

3 مخاوف متصاعدة من تأثيرات كورونا على مخيمات اللاجئين

بينما ينشغل العالم بمكافحة أزمة كورونا المستجد، تتصاعد المخاوف بشأن مخيمات اللاجئين والنازحين حيث قد تكون أكثر عرضة للإصابة بالوباء، خاصة مع التكدس السكاني وصعوبة تطبيق التباعد الاجتماعي، بخلاف الخدمات الصحية المتردية في بعض الدول المستقبلة لهم. ومع ذلك، لم يتم تقديم خطط محددة على المستوى الوطني أو الدولي للتعامل لمكافحة احتمال وصول المرض في مخيمات اللجوء المنتشرة في ٣٤ دولة حول العالم، علما أن تقديرات أعداد اللاجئين والنازحين بالعالم بلغت ٧٠,٨ مليون شخص، وفق بيانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين في يناير ٢٠١٩.

أوضاع إنسانية متدهورة

- **التكدس السكاني:** تعد مخيمات اللاجئين أكثر المناطق تكدساً بأعداد ضخمة من اللاجئين والمهاجرين. فمثلا، فإن مخيمMoria في اليونان الذي تم تصميمه لاستقبال ٣٠٠٠ شخص يقطنه حالياً حوالي٢٠ ألف لاجئ. وهو أمر يتكرر في مخيمات أخرى في جزيرة إيجة اليونانية، والهول في سوريا، وكوكس بازار ببنجلاديش، وكذلك مخيمات اللجوء الفلسطيني والسوري في لبنان. بالتالي، فإن تدابير الصحة العامة الأساسية، مثل الابتعاد الاجتماعي والعزل الذاتي ليس بالإمكان تنفيذها في مخيمات اللاجئين.

- **محدودية الخدمات:** تعاني مخيمات اللاجئين محدودية الخدمات، خاصة على صعيد الرعاية الصحية، والوقاية من الأمراض، ومرافق الصرف الصحي. فضلاً عن عدم توفر وسائل المعيشة الضامنة لمتطلبات الصحة العامة، كوصول الماء النظيف، والتغذية والمعدات الطبية، وافتقارها لوجود أطباء. فضلاً عن أن اجراءات فرض حالات الطوارئ والحجر الصحي للمدن وحظر التجوال لمجابهة الوباء أثرت على توفير الخدمات المجتمعية للاجئين والمهاجرين وعلى عمل فئات المتطوعين الخدمية لتلك المخيمات.

- **التمييز الاجتماعي:** يواجه اللاجئون حالة من التمييز الاجتماعي من قبل أعضاء المجتمع والدول المستقبلة لهم. وهو ما ينعكس في إمكانية وصولهم للخدمات الطبية والعلاجية اللازمة إليهم. ففي لبنان، فرضت ٢١ بلدية لبنانية قيوداً تمييزية على اللاجئين السوريين الذين لم يقدموا أوراق إقامتهم بعد، بما قد يقوض جهود الحكومة في مجابهة الفيروس بين اللاجئين السوريين.

أنماط الاستجابات الإنسانية:

- **استجابات المنظمات الأممية والإنسانية، وهي جاءت في صورة تقارير ونداءات دولية للاهتمام بوضع اللاجئين والتعامل معهم في ظل انتشار الوباء ومن أبرزها:**

- دعا بيان مشترك في ٣٠ مارس ٢٠١٠ لكل من منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) , والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) , والمفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)إلى ضرورة تلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين عند الاستعداد لمجابهة فيروس كورونا كونهم أكثر عرضة للإصابات. وتضمن البيان توجيهات أساسية من قبيل، مراعاة استجابات الصحة العامة للمخاطر الصحية المرتبطة بالحركة والنزوح والتكدس وسوء حالات التغذية والصحة والضغط الجسدي والعقلي والحرمان بسبب افتقار السكن ونقص الغذاء والمياه النظيفة بين اللاجئين والمهاجرين , مع الامتناع عن التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين عن تنفيذ التدابير التي تم تنفيذها أثناء عمليات مجابهة الوباء. بغض النظر عن أوضاعهم القانونية.

- دعت كل من منظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي مشترك مؤخرا الدول التي يتواجد بها مخيمات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف انتشار الفيروس وسط تلك المخيمات، والتأكيد على أولوية الحفاظ على الحياة فوق اعتبارات الوضع القانوني للأفراد.

- أعلنت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها ستعلق السفر مؤقتًا لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين في بلدان آمنة، كما دعمت المفوضية السامية لشئون اللاجئين تكاليف الرعاية الطبية الأساسية في بعض الدول.

▪ **استجابات الحكومات الوطنية:** حيث جاء تعامل معظم الدول المستضيفة لمخيمات اللاجئين في إطار اجراءات مشتركة لمواجهة أزمة كورونا بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني ووكالات الإغاثة الدولية.

- اتخذت اليونان اجراءات وقائية لمنع انتشار الإصابة بفيروس كورونا في مخيمات اللجوء، منها، منع الزيارات إلى معسكرات اللاجئين، واشتراط الفحص الطبي المستمر على جميع العاملين داخل تلك المخيمات، ووقف جميع الأنشطة ودورات وبرامج منظمات المجتمع المدني داخل المساحات المغلقة، ووقف خدمات اللجوء ووقف تقديم أي طلبات جديدة لحق اللجوء، كما تم وضع أحد المخيمات تحت الحجر الصحي بعد اكتشاف عدد من الإصابات بداخلها.

- حظرت الأردن حركة اللاجئين. وتم تحديد مواعيد معينة للخروج. وفي مخيمات الأزرق والزعتري، قامت المفوضية السامية لشئون اللاجئين بإنشاء ملاجئ مخصصة للحجر الصحي والعزل الذاتي.

- أغلقت بعض الدول حدودها امام اللاجئين، كما هو حال اللاجئين الفنزويليين الذين يعبرون الحدود البرية باتجاه كولومبيا، مما دفعهم للعبور بصورة غير قانونية.

استجابات منظمات ووكالات الإغاثة:

▪ **دعت منظمة أطباء بلا حدود الحكومة اليونانية** إلى الإخلاء الفوري لمخيمات اللاجئين، وتضمين مخيمات الهجرة واللجوء في الخطط الوطنية لمكافحة فيروس كورونا.

▪ **أصدرت منظمات اغاثية مثل:** منظمة كير والمجلس النرويجي للاجئين ولجنة الانقاذ الدولية وغيرها تقارير لحث الدول على بناء خطط للتعامل مع أوضاع مخيمات اللجوء أثناء أزمة كورونا، حيث طالبت بعدة اجراءات، **منها**: اخضاع المخيمات للاجراءات الوقائية التي يخضع لها باقي سكان الدول المستضيفة من رعاية صحية وتوعية، والوصول إلى خدمات المياه النظيفة والانترنت وعدم ايقاف المساعدات الانسانية. وبالتالي، يكون منهج التعامل هو «إدماج» بدلاً من «إقصاء» تلك المساحات من تدابير الدولة الاحترازية.

كيف يفكر العالم؟

1

الأوبئة والأمراض القاتلة..
عوامل التفشي والانحسار

2

الأنظمة الصحية الوطنية ..
أولوية آنية لمواجهة كوفيد -١٩

3

تأثيرات الركود الاقتصادي
العالمي على الطبقة الوسطى

1 الأوبئة والأمراض القاتلة.. عوامل التفشي والانحسار

شهدت العقود الثلاث الماضية زيادة تفشي الفيروسات القاتلة على شاكلة الإيبولا، وزيكا، وسارس. ومع انتشار فيروس كورونا المستجد وانتقاله من دولةٍ إلى أخرى بمعدلاتٍ سريعة، تجدد الاهتمام بأسباب انتشار الأوبئة وكيفية حدوث ذلك الانتشار. في هذا الإطار، تبرز أهمية الكتاب المعنون «قواعد الاحتواء: لماذا تنتشر الأشياء؟ ولماذا تتوقف؟»، للكاتب «آدم كوتشارسكي» الأستاذ المساعد بكلية لندن للصحة وطب المناطق الحارة، والمتخصص في التحليل الرياضي لتفشي الأمراض المعدية، والخبير في إطار تفشي الأوبئة العالمية مثل الإيبولا وزيكا وغيرهما. وهو الكتاب المنشور في فبراير ٢٠٢٠، والذي يمكن تسليط الضوء على أبرز أفكاره.

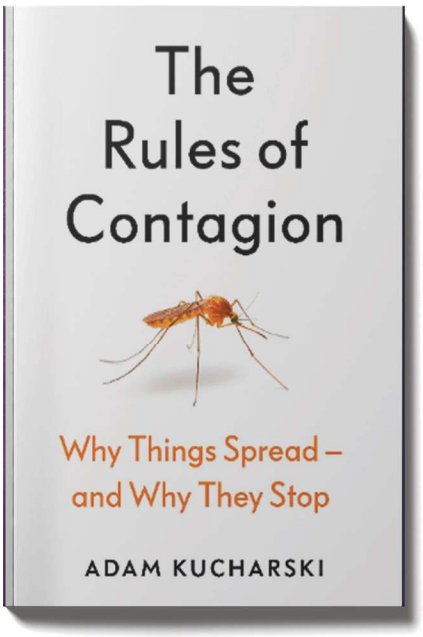

«مناعة القطيع» واحتواء العدوى

- في المراحل المبكرة من الأوبئة، تتزايد فرص الإصابة، ويتزايد بشكلٍ يومي أعداد المصابين بالمقارنة بأعداد المتعافين، وهو ما يؤدي لانتشار الأوبئة. ومع مرور الوقت، يحدث العكس، وتبدأ الأوبئة في الانحسار.
- تتشابه «مناعة القطيع» مع «غريزة القطيع» إلى حدٍّ بعيد. ويشير الأول إلى قدرة السكان ككلٍ على منع انتقال العدوى، وذلك على الرغم من احتمالات الإصابة. ولهذا السبب قد تلجأ بعض المنظمات الصحية إلى نقل مجموعةٍ من المصابين -الذين تم تطعيمهم عمدًا- إلى أماكنٍ أخرى، لنشر «مناعة القطيع» والسيطرة على العدوى دون الحاجة إلى تطعيم جميع السكان.
- تسمح «مناعة القطيع» للأشخاص الملقحين بحماية غير المحصنين؛ فإذا كان ممكنًا القضاء على الأوبئة من خلال اللقاحات، فيمكن القضاء عليها باستخدام السكان أيضًا. وهو ما دفع «مناعة القطيع» إلى قلب نظرية الأوبئة.
- تتمثل الطريقة المثلى لمعرفة حجم الإصابات الناجمة عن وباءٍ ما في جمع عيناتٍ عشوائيةٍ من شرائحٍ مختلفةٍ من السكان. ومع ذلك، يصعب تخيل حجم التفشي.

الأوبئة ووسائل التواصل الاجتماعي:

- تتشابه طريقة انتشار مختلف المعلومات والموضوعات على وسائل التواصل الاجتماعي مع انتشار الأوبئة إلى حدٍّ بعيد؛ إذ يمتاز كلاهما بالتنافسية؛ فلا شك أن الأخبار والمعلومات والصور تتنافس فيما بينها لجذب انتباه مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يحدث أيضًا مع الأمراض البيولوجية التي تتنافس فيما بينها للوصول للإنسان.
- يرتبط انتشار الأوبئة البيولوجية في مختلف بقاع العالم بالسلوك المجتمعي؛ فبدلًا من أن انحسار الفيروس في المناطق التي تمكن فيها من التغلب على مناعة المصابين، ينتقل الفيروس لمجتمعاتٍ أخرى، متأثرًا بنمط السلوك المجتمعي الحر. وهو نفس السلوك الذي يؤثر في انتشار محتوى ما على وسائل التواصل الاجتماعي دون غيره.
- تقوض الشائعات فعالية العلاج الطبي؛ فعندما انتشرت شائعةٌ بريطانيةٌ في التسعينات لتربط بين تطعيمات الحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف من ناحية، والتوحد من ناحيةٍ أخرى، تخلف عديدٌ من الأطفال البريطانيين عن التطعيمات، ما ساهم في انتشار الحصبة بين عددٍ كبيرٍ من الأطفال لاسيما عند دخولهم للمدارس في أوائل الألفية الجديدة.

« التجفيف المرضي» .. هل يمثل حلا؟

- انقسم المجتمع الدولي حول مكافحة مرض الجدري؛ فقبل اكتشاف «إدوارد جيينر» للقاحٍ مضادٍ للجدري في عام ١٧٩٦, استُخدمت طريقة تسمى بالتجفيف المرضي. ومن خلالها, يُعرّض البعض نفسه للإصابة بالجدري عن طريق ملامسة شخصٍ مصابٍ, كي يبني الجسم مناعةً ضد المرض.
- تسببت طريقة «التجفيف المرضي» في وفاة ٢% فقط ممن انتقل لهم المرض, في حين اكتسبت أجساد البقية مناعةً ضده. وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنها طريقةٌ ناجحةٌ بالمقارنة بنسب الوفاة الناجمة عن المرض التي بلغت ٣٠% آنذاك.
- أختلف البريطانيون عن بقية الأوروبيين في طريقة «التجفيف المرضي»؛ ففي الوقت الذي رأى فيه الأوروبيون أن البريطانيين ينقلون العدوى لأبنائهم خوفًا عليهم من مرضٍ ليس له علاج, وقد لا يصيبهم من الأساس, أعتقد البريطانيون أن الأوروبيين لا يدركون مصلحة أطفالهم, بسبب استسلامهم لإصابتهم بالجدري.
- تبعًا للكاتب, فإن انتشار وباءٍ أو مرضٍ ما هو أمر غير ملموس, ولا يُرى بالعين المجردة. ولا شك في تزايد تكلفة التجارب والدراسات المعنية بالأوبئة, ناهيك عن حتمية اتباعها منهجياتٍ بعينها وإجراءاتٍ احترازيةٍ معقدة.

أوبئة قادرة على التكيف:

- تُطور الأمراض البيولوجية من نفسها, كي تتمكن من البقاء وإصابة البشر؛ فقد تطورت البكتريا لأنواعٍ عدةٍ كي تستطيع البقاء لاسيما بعد اكتشاف المضادات الحيوية, ما أدى لظهور أنواعٍ مقاومةٍ لها. فتمكنت البكتريا من تطوير نفسها عبر قيمةٍ مضافةٍ تعزز من بقاءها.
- تُسمى عملية تطور الأمراض البيولوجية لتضمن بقائها -على الرغم من اكتشاف علاجٍ أو لقاحٍ لها - بتأثير «الملكة الحمراء». ففي الوقت الذي تركض فيه البشرية لاكتشاف أدويةٍ ولقاحاتٍ, تتطور الفيروسات والبكتريا في المقابل. وعليه, لا يمكن القضاء على مرضٍ بيولوجيٍ بنسبة ١٠٠% لأنه يطور من نفسه.
- قارن الكاتب بين أسباب انتشار الأمراض البيولوجية وسبل قياسها كمًا من ناحية, وانتشار بعض المحتويات على الإنترنت من ناحيةٍ أخرى. ففي الحالتين, قد ينتشر الأمر إما من مصدرٍ واحدٍ لعددٍ كبيرٍ من الأشخاص (مثلما يحدث في حالات التسمم الغذائي, وتداول محتوىٍ صادمٍ من مصدرٍ بعينه إلى عددٍ كبيرٍ من الأفراد) أو من خلال شخصٍ لأخر.
- تتمثل الطريقة العلمية التي اكتشفت في القرن التاسع عشر للكشف عن الحجم المتوقع لانتشار وباءٍ ما في معادلةٍ رياضيةٍ شهيرةٍ هي: (س= شخص مصاب) و(س ٢ =شخص مصاب بسبب س). لذا, فإن س/١-س = حجم انتشار الوباء. وهو ما أثبته الكاتب من خلال تجربة المعادلة على انتشار الأنفلونزا الإسبانية وغيرها من الأمراض لإثبات صحتها.

الفيروسات البيولوجية والإلكترونية:

- يمكن مقارنة الأمراض الوبائية وفيروسات الكمبيوتر لفهم طرق انتشار كليهما؛ فقبل انتشار الإنترنت، انتشرت فيروسات الكمبيوتر من خلال نقل الملفات من جهازٍ لأخر، وهو ما يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ انتقال وباءٍ ما من خلال عدوى شخصٍ لأخر.
- مع التقدم التكنولوجي، واتصال أجهزة الكمبيوتر بشبكات الإنترنت، تزايدت فرص واحتمالات انتشار فيروسات الكمبيوتر. وجدير بالذكر أن أول تعريف ظهر للأخيرة يرجع لحقبة الثمانينات، حين عرّفها «فريد كوهين» بأنها «برامج تكرر وتنسخ نفسها عن طريق إصابة أخرى». وهو ما تقوم به الفيروسات البيولوجية التي تصيب خلايا جسم الإنسان كي تتمكن من الحصول على الطاقة لإستنساخ وتكرار نفسها.
- تعمل برامج الحماية من الفيروسات بنمطٍ مشابهٍ إلى حدٍّ كبيرٍ لجهاز المناعة البشري؛ إذ تحتفظ الأولى بمجموعةٍ من الرموز الشهيرة والأكثر شيوعًا واستخدامًا. وكلما ظهر أحدها تقوم البرامج على الفور بشل مصدرها لكيلا يصاب الجهاز.
- يشبه التطور في عمل الفيروسات الإلكترونية التطور في الفيروسات البيولوجية؛ فلقد استطاع فيروس «بي بون» الإلكتروني أن يصيب آلاف الأجهزة، بسبب عدم قدرة برامج الحماية على تعقبه أو الكشف عنه، نتيجة تغير رموزه عدة مراتٍ في اليوم. وهو ما حدث مع فيروس الإنفلونزا الذي يطور نفسه كلما تمكن البشر من تطوير أدويةٍ له.
- كما يسهم التطور البشري والتكنولوجي في انتشار الفيروسات سواء الإلكترونية أو البيولوجية من شخصٍ لأخرٍ من جهازٍ لأخرٍ، يُسهم بالمثل في تعقب تلك الفيروسات على نحوٍ أفضل ومجابهة انتشارها.

دور الهندسة الوراثية:

- تلعب الهندسة الوراثية دورًا مهمًا في تعقب أصل الأوبئة؛ فحينما انتشر فيروس السارس بشدةٍ في عام ٢٠٠٣، درس العلماء تطور الفيروس وسماته الوراثية، وحللوا نشأته وتطوره، ليتمكنوا من تحديد أصله، الذي يرجع لحيوانٍ يُعرف باسم «زباد النخيل» الذي يشبه النمس.
- من خلال البحث والتحليل المعمق لمركّبات الفيروس البيولوجية، رأى العلماء أن أصل فيروس السارس هو الخفافيش، ومنها انتقل إلى «زباد النخيل» ثم إلى البشر في عام ٢٠٠٢. وهو ما يدلل على أهمية الهندسة الوراثية وتحليل «النشأة والتطور» لتحديد أصل وتوقيت ظهور وباءٍ ما.
- يساعد استخدام المعلومات الجينية في تحليل الفيروسات لمعرفة بداياتها، وعدد المصابين بها، وكيفية انتشارها. ويمكن من خلال التحليل الجيني والمتسلسل لتطور الفيروسات معرفة المراحل الأخيرة لانتشارها.
- على الرغم من أهميته، تتعدد معوقات التحليل الجيني لتشمل أنانية الباحثين؛ ففي عام ٢٠١٤ تجنب الباحثون عرض التسلسل الجيني لفيروس الإيبولا، كي يسبق كل منهم الأخر في إيجاد علاجٍ له، ولكن مع عودة الفيروس في ٢٠١٩، تشارك العلماء المعلومات الجينية وتطورات الفيروس ما أسهم في انحساره.
- وفقًا للكاتب، هناك طريقتان لنقل وانتشار العدوى؛ أولهما «الانتشار الأفقي» من مجتمعٍ إلى أخر. وثانيهما، الانتشار الرأسي من جيلٍ لأخر. ما يؤكد تطور الفيروسات كما سبقت الإشارة.
- بفضل تحليل التسلسل الجيني للفيروسات، يمكن تحديد آلية انتشار الأوبئة داخل مجتمعٍ بعينه. كما يمكن اكتشاف أسباب انتشار وباءٍ ما بطريقةٍ أسرعٍ من المعتاد. وهو ما يُمكّن العلماء من دراسة كيفية تفاعل جينات الإنسان مع مختلف الأمراض مثل: الزهايمر، والسرطان.
- تبعًا للكاتب، يمثل تحليل التسلسل الجيني أحد أبرز التطورات في القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن يغير النظام الصحي في العالم بأسره. ومن المتوقع أيضًا أن يسفر استخدام البيانات الضخمة عن نتائجٍ إيجابيةٍ دقيقةٍ عند استخدامها لتحليل وتتبع وباءٍ ما. ولكن على عكس المتوقع، أثبتت التجربة أنه كلما زاد حجم المعلومات التي تطالها عملية التحليل، زاد الأمر تعقيدًا وجانب التحليل الدقة.

هل يكمن الأمل في التكنولوجيا؟

▪ رفض الكاتب الدفع بقدرة التكنولوجيا على إنقاذ البشرية من مشكلاتها, ودلل على ذلك بعددٍ من المواقف التي عجزت فيها التكنولوجيا أمام الطرق التقليدية, محذرًا من تداعيات الاعتماد عليها. كما شدّد على أن السبيل الوحيد لمواجهة أي وباءٍ هو التعاون طويل الأمد بين العلماء في كافة الجوانب, بجانب التعاون بين السياسيين, وتسخير القدرات المناسبة.

▪ لا ينكر الكاتب الدور الناجع للتكنولوجيا في التوصل لحلولٍ, لكنها لن تتمكن بمفردها في التصدي للأوبئة. تفيد التكنولوجيا في جمع المعلومات عن المرضى, ومعرفة أماكن تفشي الأوبئة, وطرق انتقالها من مكانٍ لأخر, وكيفية ظهور الحالات الأولى. واستشهد الكاتب باستخدام المعادلات الرياضية والبرامج الحسابية للوصول لتلك المعلومات, غير أنها لا تكفي بمفردها لتقديم حلول.

▪ دلّل الكاتب على وجهة نظره مستشهدًا بفيروس زيكا الذي انتشر بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦؛ فحين استعد الباحثون لإجراء تجاربٍ سريريةٍ واختبار لقاحاتٍ جديدةٍ, اختفت العدوى تمامًا, ما أدى لإحباط الباحثين الذين لم يحصلوا حتى الآن على إجاباتٍ عن أسئلتهم المتعلقة بأسباب توقف انتشار العدوى, والتغيرات التي طرأت على الفيروس, وأنماطه, وأشكال تطوره.

البحث العلمي.. ضرورة حتمية:

▪ يعد إجراء التجارب والأبحاث الممتدة أمرًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه لاحتواء أي وباء. مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الأخير الديناميكية التي تتطلب البحث السريع عن المعلومات القيمة, كي لا تأتي متأخرةً أو تتراجع أهميتها.

▪ تعد الأبحاث الممتدة على الأوبئة السبيل الأمثل للتوصل لعلاجٍ لها؛ غير أن المؤسسات البحثية المتخصصة في المجال البيولوجي تبحث عن «إبرةٍ في كومةٍ من القش», في ظل نقص المعلومات, وتراجع التعاون بينها, ورفض الخضوع لتحليل المعلومات المكثفة.

▪ استشهد الكاتب بحملة وزارة الصحة البريطانية « كير داتا» التي هدفت لجمع أكبر قدرٍ من المعلومات لمساعدة الباحثين الطبيين والبيولوجيين. فعلى الرغم من البداية الجيدة للمشروع, إلا أنه انتهى تمامًا في اليوم الثالث له, نتيجة عدم دراية المبحوثين بكيفية توظيف معلوماتهم الشخصية.

▪ ينصح الكاتب المجتمع البحثي بمزيدٍ من الشفافية مع الجمهور وإشراكه في معضلاته البحثية, ليتسنى له الفهم والوعي والمشاركة بشكلٍ أفضلٍ, عوضًا عن إجراء الأبحاث على حياتهم الشخصية دون إذنهم.

▪ تترابط العلوم والمعارف والنظريات العلمية؛ فعلى الرغم من طابعها النظري الفيزيائي, تستخدم نظرية «حدوث الأشياء» في كافة مناحي الحياة؛ ومنها: تحليل معدلات الجريمة وكيفية الحد منها, وتحليل انتشار المعلومات والأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي, وتحليل انتشار الأمراض, إلخ.

▪ تسهم تلك النظريات المختلفة في تصحيح مفاهيمٍ ومعتقداتٍ قد تكون راسخةً؛ كتلك التي تؤمن بقتل كافة البعوض في العالم للتخلص من مرض الملاريا, أو حقن العالم كله باللقاح المضاد للقضاء عليها, وهي مفاهيم خاطئة.

▪ **ختاما**, فإن اللحظات التي تشكل فارقًا حقيقيًا خلال عملية تحليل انتشار الأوبئة ليست تلك التي تجري فيها الأمور على ما يرام, بل هي تلك التي يكتشف فيها الباحثون خطأ أمر ما, أو غرابة نمط انتشار الوباء, أو غموض مسار تفشي العدوى. فتلك اللحظات هي ما تدفعنا لإعادة النظر في فهمنا للوباء وكيفية انتشاره. وهذه هي اللحظات «الفارقة» التي ستؤدي لفهمٍ واضحٍ لكيفية حدوث وانتشار الأوبئة في الماضي, وتغير طريقة حدوثه في الحاضر, وكيفية تأثرنا به في المستقبل.

2 الأنظمة الصحية الوطنية .. أولوية آنية لمواجهة كورونا

كشفت أزمة فيروس «كوفيد-١٩» عما تتسم به الأنظمة الصحية الوطنية من هشاشةٍ في مواجهة ما يعاصره العالم أجمع من تفشٍي وبائي، الأمر الذي يحتم على الأنظمة الوطنية توجيه الموارد والجهود ليس فقط لمعالجة ما نشأ عن الفيروس من أزماتٍ اقتصاديةٍ، بل يتعين عليها أن تُوجه اهتمامها وجهدها بشكلٍ أساسي –خلال الوقت الراهن- على معالجة ما يشوب أنظمتها الصحية من خللٍ وقصورٍ أيضًا. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية المقال المعنون «لنخرج من «كوفيد-١٩» مع أنظمةٍ صحيةٍ أقوى»، والمنشور على الموقع الالكتروني لمعهد «تشاتام هاوس» في السادس والعشرين من مارس ٢٠٢٠، للكاتب «روبرت ياتس» (مدير برنامج الصحة العالمية بالمعهد)، والذي أكد فيه على أهمية توجيه الجهود الحكومية المحلية نحو تعزيز الأنظمة الصحية، للقضاء ليس فقط على «كوفيد-١٩» بل لمواجهة أي تفشٍي وبائي محتملٍ بالمستقبل أيضًا.

الأمني الصحي ومصير الحكومات:

- ينبغي على رؤساء الدول أن ينتهزوا فرصة «كوفيد-١٩» لتعزيز «أمن الصحة العالمية»؛ حيث تعد جائحة «كوفيد-١٩» أكبر تهديدٍ لصحة الإنسان منذ أكثر من قرن. وعند تفشي مثل تلك الجائحة، يلجأ الناس إلى دولهم لحماية صحتهم، وضمان سبل عيشهم، وتعزيز رفاهيتهم في المستقبل.

- من المرجح أن تحدد الأزمة مستقبل القادة السياسيين ومصير عددٍ من الحكومات، وذلك بناءً على أدائهم واستجابتهم للأزمة الراهنة. وهو ما يمثل في النهاية فرصةً هائلةً للقادة كي يسطروا أسماءهم في كتب التاريخ كقادةٍ عظماء، نجحوا في إنقاذ شعوبهم من الأزمات.

- أخذًا بنصيحة «ونستون تشرشل» بعدم ترك أزمةٍ جيدةٍ تذهب سُدى، يمكن القول بإن بعض القادة الذين يتخذون إجراءاتٍ حاسمةٍ الآن، سيخرجون من أزمة «كوفيد-١٩» أبطالًا قوميين. لذلك، يجب على القيادة السياسية -بشكلٍ عاجلٍ- التخفيف من الأزمة بطريقةٍ تؤثر بالإيجاب في حياة المواطنين.

- وفقًا للكاتب، وبالنظر إلى التداعيات السلبية التي خلفها «كوفيد-١٩» على الاقتصاد العالمي، لا يُستغرب قيام رؤساء الدول ووزراء المالية بتنفيذ برامجٍ وحزمٍ اقتصاديةٍ هائلةٍ، لتحفيز وحماية الشركات والوظائف.

- على الرغم من أثارها الاقتصادية الطاحنة، تظل أزمة كوفيد -١٩ الحالية أزمةً صحيةً بالأساس. وعليه، على القادة التحرك سريعًا في اتجاه تعزيز الأنظمة الصحية في بلدانهم؛ لوقف انتشار الفيروس ومعالجة المصابين به.

سبل الإصلاح وكيفيته:

▪ وبحسب الكاتب, يصعب إجراء الإصلاح المنشود في البلدان ذات الأنظمة الصحية الضعيفة وغير المنصفة, والتي يفشل فيها الفقراء والضعفاء -في كثيرٍ من الأحيان- في الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها.

▪ تتمثل إحدى أهم الإجراءات التي يمكن للقادة تنفيذها على الفور في إطلاق إصلاحاتٍ صحيةٍ شاملةٍ بتمويلٍ من القطاع العام كي تشمل كافة السكان. ولا ينحصر الهدف من ذلك بطبيعة الحال في علاج المصابين من «كوفيد-١٩»، لكنه يمتد ليشمل تغطية التكاليف الصحية لكافة المواطنين أيضًا.

▪ لتحقيق ذلك الغرض, يتطلب الأمر ما يقرب من ١-٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يمكن لكافة الحكومات تطبيقه على المدى القصير حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية. فعلى سبيل المثال, تنفق المملكة المتحدة ما يقدر ب ١٥% من الناتج القومي الإجمالي لمعالجة «كوفيد-١٩».

▪ في رؤية الكاتب, ومن خلال تطبيق الإجراءات الإصلاحية, ستتمكن الحكومات –في غضون عامين على الأكثر- من تنفيذ إصلاحاتٍ جذريةٍ في جانب العرض, بما في ذلك: زيادة القوى العاملة الصحية, وزيادة المعروض من الأدوية الأساسية والتشخيصات واللقاحات, وبناء بنيةٍ تحتيةٍ جديدة.

▪ تمكن الإجراءات الإصلاحية أيضًا الحكومات من إلغاء رسوم مستخدمي الخدمات الصحية التي تستبعد حاليًا مئات الملايين حول العالم من الرعاية الصحية الأساسية.

سياسات الاستجابة العالمية:

▪ لقد أثبتت هذه السياسات في جميع أنحاء العالم فعاليتها وعدالتها وشعبيتها إلى حدٍّ بعيد. وهناك سوابقُ متعددةٌ لتلك الإجراءات؛ ففي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية, تمثلت الغاية الأساسية للقيادة السياسية في كلٍ من: المملكة المتحدة, وفرنسا, واليابان, في تطبيق وتفعيل الإصلاح الصحي الشامل.

▪ كما أطلق الرئيس «بول كاجامي» في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا مبادراتٍ لتطبيق الإصلاح الصحي الشامل. وهي السياسات التي أقرها رئيس الوزراء «ثاسكين شيناواترا» في تايلاند عقب الأزمة المالية الآسيوية في عام ٢٠٠٢, وطبقتها القيادة الصينية بعد أزمة «سارس» في عام ٢٠٠٣.

▪ بالنظر للحالة الصينية, اشتمل الإصلاح على إعادة تنظيم نظام التمويل الصحي باستخدام ما يقرب من ٢% من الناتج المحلي الإجمالي والتمويل الضريبي لتوسعة نطاق مظلة التأمين الصحي، وهو ما أسفر بالفعل عن اتساع نطاق المستفيدين من ثلث السكان إلى ٩٦% منهم.

- قدمت المظلة الصحية الشاملة فوائد صحيةً واقتصاديةً هائلةً للمواطنين. كما حققت جملةً من المكاسب السياسية للقيادات السياسية التي نفذتها.

- عند النظر في أزمة «كوفيد-١٩» الحالية, يمكن القول إن تلك الاستراتيجية ناجعة ويمكن تطبيقها -على وجه الخصوص- في البلدان ذات المظلات الصحية المحدودة, التي من المرجح أن تغرق أنظمتها الصحية إذا غمرتها موجةٌ من المرضى, مثل: الهند, وباكستان, وبنجلاديش, وميانمار, وإندونيسيا, ومعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. إذ ينفق بعض تلك الحكومات ما يقل عن ١% من ناتجها القومي الإجمالي على الصحة.

- بحسب الكاتب, تعهد رؤساء حكومات جنوب أفريقيا, وكينيا وإندونيسيا, بتوسيع نطاق المظلة الصحية لتشمل كافة مواطني تلك الدول, وهو الأمر الذي قد يسهم في دفع اصلاحاتهم الشاملة.

- وفي سياقٍ متصل, يتصاعد النقاش في الولايات المتحدة وإيرلندا حول الحاجة إلى إنشاء نظامٍ صحيٍ وطنيٍ ممولٍ من القطاع العام, وبخاصة مع التهديدات الصحية القائمة التي تشهدها كلتاهما.

- على الرغم من صعوبة التنبؤ بالقيادة السياسية التي ستنتهز فرصة «كوفيد-١٩», إلا أن الأمر لا يتوقف عند حدّ المكاسب السياسية أو الاقتصادية للأنظمة.

- في الوقت الراهن, إذا اتجهت بعض الدول للإسراع بتطبيق المظلة الصحية الشاملة على الأصعدة الوطنية, يمكن الدفع بأن أزمة «كوفيد-١٩» خلّفت شيئًا جيدًا على الأقل للشعوب والدول.

- ستفيد المظلة الصحية الشاملة الشعوب إلى الأبد, بما يضمن لهم الوصول للخدمات الصحية التي يحتاجونها, بما في ذلك: الصحة العامة, والخدمات الوقائية. ناهيك عن قدرة النظام الصحي على التصدي لأي انتشارٍ وبائيٍ محتملٍ في المستقبل.

- لا يمكن للقطاع العام بمفرده تعزيز الأنظمة الصحية. إذ تتطلب مزيدًا من التعاون بين الحكومات, والقطاع الخاص, ومنظمات المجتمع المدني. وبالنظر للخبرات السابقة في التعاطي العالمي مع الإيبولا والسارس وزيكا, يمكن القول إن التدابير الصحيحة العاجلة يمكنها وقف انتشار الأوبئة المماثلة, ولكن تظل البلدان الأفقر التي تعاني من ضعف أنظمتها الصحية الأكثر تضررًا. وعليه, لا يجب أن تنحصر تدابير المكافحة في الإجراءات الحكومية.

- أبرزت أزمة «كوفيد-١٩»–مثلها مثل الأزمات الوبائية السابقة- أهمية التعاون المحلي مع المنظمات الإقليمية والعالمية المعنية, بهدف توحيد الجهود خلال المرحلة الراهنة على الأقل للحد من انتشار المرض بين البشر, وتحديد المرضى في مرحلةٍ مبكرةٍ وعزلهم ورعايتهم, وتقليل انتشار العدوى في المجتمعات المحلية, علاوة على بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية والتأكد من توفر المعدات الواقية على المستوى المحلي.

مراكز الفكر العالمية

3 تأثيرات الركود الاقتصادي العالمي على الطبقة الوسطى

باتت مؤشرات الركود الاقتصادي العالمي واضحةً بعد أن ضرب «كوفيد-١٩» العالم كله تقريبًا. ومع تزايد أعداد المصابين لتتجاوز المليون مصاب، اتجهت الدول لتقديم حزمٍ اقتصادية على أكثرٍ من مستوى. وهي الحزم التي تباينت تبعًا لعددٍ من العوامل يأتي في مقدمتها قدرة اقتصادات الدول على مواجهة الأزمات. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «الطبقة الوسطى ليست مستعدة للركود الذي يلوح في الأفق»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لمعهد «بروكنجز» في ٢٦ مارس ٢٠٢٠، للكاتبين « كريستوفر بوليام» (الباحث بمركز الطفل والاسرة بمعهد بروكنجز) و«إيزابيل سوهيل» (رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بالعهد)، والذي أجمل أبرز ملامح وسمات وتأثير الركود الاقتصادي الذي ستخلفه أزمة «كوفيد-١٩» على الطبقة الوسطى:

صدمة اقتصادية غير مسبوقة

- ينصب الحديث عن الثروة بشكلٍ دائم في مقدار الثروة الإجمالية التي يمتلكها البعض بالمقارنة بالأخرين، وكذا على تداعيات تلك الثروة على العدالة والاقتصاد السياسي. وعلى الرغم من ذلك، هناك دور آخر للثروة، يتمثل في قدرتها على امتصاص صدمات الدخل. وهو الدور الذي يجب عليه أن يحتل الصدارة.
- يمكن وصف تداعيات أزمة «كوفيد-١٩» بالصدمة غير المسبوقة. وتكمن الإشكالية في غياب الآليات التي تملكها الطبقة الوسطى لامتصاص تلك التداعيات والحد من تأثيرها.
- في ظل تراجع مستوى ادخارات الأمريكيين لأقل من ٨%، وعلى الرغم من ارتفاع ذلك المستوى في فترة ما قبل الركود العظيم، إلا أنها لا تقترب بحالٍ من الأحوال- للنسبة التاريخية التي وصلت إلى ١٣% في عقد السبعينات.

- تبعًا للكاتبين، تتدفق تلك المدخرات إلى الأصول التي يمكن الاعتماد عليها في حالات الطوارئ. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية، ستضطر الطبقة الوسطى للرجوع لتلك المدخرات والاعتماد عليها.
- يمكن تصنيف الطبقة الوسطى تبعًا لمتوسط دخلها الشهري، وما يمكن أن تدخره في العام الواحد. وفي الولايات المتحدة، يتراوح دخل الطبقة المتوسطة بين ٢٥ -١١١ ألف دولار وفقًا لإحصائيات عام ٢٠١٦.

الضغوط المالية على الطبقة الوسطى:

▪ تمتلك الطبقة المتوسطة أصولًا سائلةً تتمثل في: حسابات التوفير, والحسابات الجارية, والبطاقات المدفوعة مسبقًا والتي تبلغ ٤٠٠٠ دولار فقط.

▪ من غير المستغرب أن يكون الخمس الأعلى أكثر أمانًا بمتوسط يبلغ ٣١ ألف دولار, والخمس السفلي أقل أمانًا بمتوسط قدره ٦٠٠ دولار.

▪ بالنسبة للطبقة المتوسطة, اعتمدت الشريحة الثالثة والرابعة -بحلول عام ٢٠١٦- على الأصول السائلة التي تحققت قبل الركود. أما بالنسبة للشريحة الثانية, فقد ظلت الأصول راكدة منذ ٢٠٠٤. والآن قد تحتاج الطبقة المتوسطة إلى السحب من أصولها المحدودة مرةً أخرى.

▪ وفي هذا السياق, يرى ٤٠% من الأمريكيين أنهم لن يكونوا قادرين على تغطية نفقات الطوارئ التي تبلغ ٤٠٠ دولار بسهولة.

▪ وفقًا للاستطلاع الأصلي, يؤكد ١٢% فقط من الأمريكيين على عدم قدرتهم على تغطية نفقات الطوارئ, في حين أكد ٢٧% منهم تغطية تلك النفقات ولكن مع الحاجة لاستخدام بطاقة الائتمان أو الحصول على قرض أو بيع شيء من ممتلكاتهم. وهو ما يعنى أن الطبقة الوسطى غير مستعدة للانكماش الاقتصادي.

النضال ضد «كوفيد-١٩»:

▪ استشهد الكاتبان بدراسةٍ حديثةٍ خلصت إلى أن ٦ أسر -من أصل ١٠- لا تمتلك أصولًا سائلةً وثابتةً تكفي لتغطية نفقاتها لثلاثة أشهر. ومن المرجح أن يستمر الركود الاقتصادي الناجم عن أزمة «كوفيد-١٩» لأكثر من ذلك.

▪ تمتلك أسر الطبقة المتوسطة أصولًا أخرى عدا تلك الموجودة في حساباتهم البنكية؛ حيث تصل ثروة الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى إلى ما يقرب من ٨٧ ألف دولار. وجدير بالذكر سيولة ٥% من قيمة تلك الثروة, على عكس ٦٠% منها لتتضمن: العقارات, وحسابات التقاعد, وغيرها.

▪ حتى لو استطاعت الأسر المتوسطة بيع أصولها, فإنها تخاطر بمنازلها وأوضاع كبار السن المالية. وعلاوة على ذلك, فإن «حمى البيع» المنتشرة مؤخرًا خلقت نوعًا من الاضطراب في الأسواق, لتصبح عمليات البيع غير جذابةٍ للكثيرين.

▪ بحث بعض المتخصصين في كيفية دعم الطبقة المتوسطة والحفاظ على تدفقاتها النقدية. وقد خلص هؤلاء -بشكلٍ مبدئي- إلى أن أسرع طريقة للحفاظ على التدفقات النقدية هي الحفاظ على تدفق الرواتب, يليها دعم الأسر نقديًا, ثم إعانات البطالة.

▪ جادل البعض بأن الحكومة الفيدرالية هي «الملاذ الأخير», بعد أن استخدمت كافة الأدوات الموجودة تحت تصرفها. وعليه, اقترح البعض أن تتحمل الحكومة الفدرالية التكاليف الضرورية للشركات, ورواتب العمال والموظفين.

▪ مرر مجلس الشيوخ الأمريكي حزمةً تحفيزيةً بلغت قيمتها ٢ مليار دولار متضمنة قروضًا, ومنحًا, ومدفوعاتٍ مباشرة للأسر, وتوسيع تأمينات البطالة, ودعم نظام الرعاية الصحية.

▪ يأمل البعض في قدرة الإجراءات التي يتخذها صانعو السياسات على توفير ما يكفي من أموالٍ لحماية الطبقة المتوسطة لمواجهة العاصفة الاقتصادية خلال الأشهر القادمة. ولكن بالنظر لطول مدة الركود, قد تكون هناك حاجة لمزيدٍ من الجهود.

▪ مع تدهور الاقتصاد العالمي والركود الذي يلوح في الأفق, تتفاوت قدرة الطبقات الاجتماعية على تحمل الأعباء الاقتصادية المرتقبة, غير أن الطبقة الوسطى هي عماد كافة المجتمعات التي تتحمل العبء الأكبر لأي تحولاتٍ اجتماعيةٍ أو سياسية. ولذا, قد يعصف الركود الاقتصادي المرتقب على خلفية «كوفيد-١٩» بها. وهو ما تسعى مختلف الدول للحد من تأثيره عبر حزمةٍ من السياسات والقرارات الاجتماعية والاقتصادية التي يأتي في مقدمتها استمرار دفع رواتب العاملين بالدولة.

بيانات وإحصائيات

1

قطاع الصحة حول العالم

بيانات وإحصائيات

1 قطاع الصحة حول العالم

في ظل أزمة كورونا، يتركز الاهتمام على حالة قطاع الصحة، وبينما تتغير أرقام المصابين والوفيات بفيروس كوفيد ١٩ كل يوم، رأينا أن نقدم البيانات الصحية في عدد من دول العالم، بما فيها متوسط الدول الصناعية المتقدمة، وعدد من الدول النامية، بما فيها مصر. وقد اعتمدنا في الحصول على هذه البيانات على المصدرين التاليين:

- **OECD INDICATORS, Health at a Glance** 2019
- **WHO, world health statistics** 2019**, monitoring health for the SDGs**

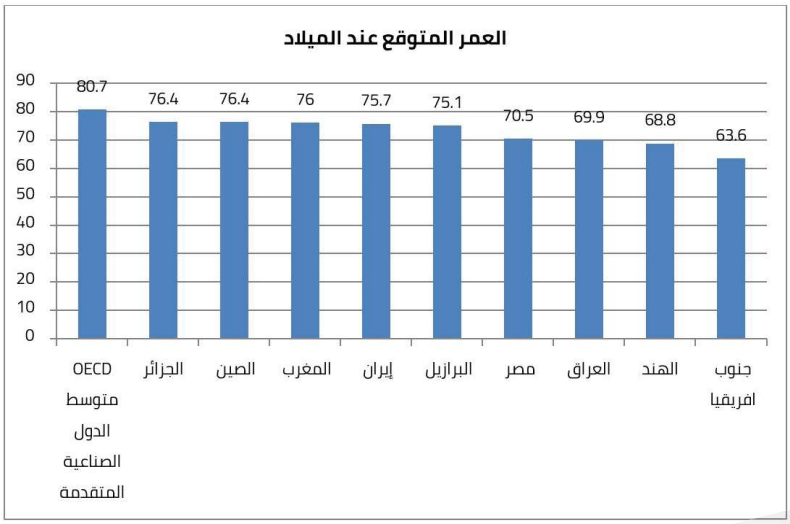

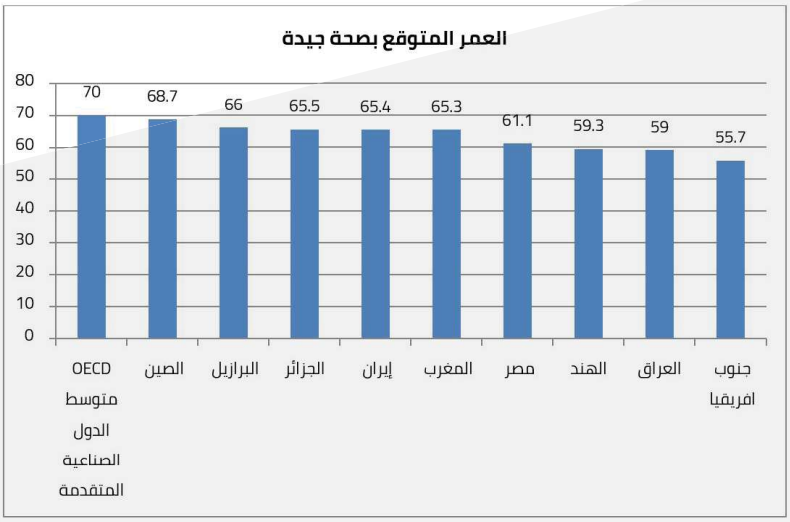

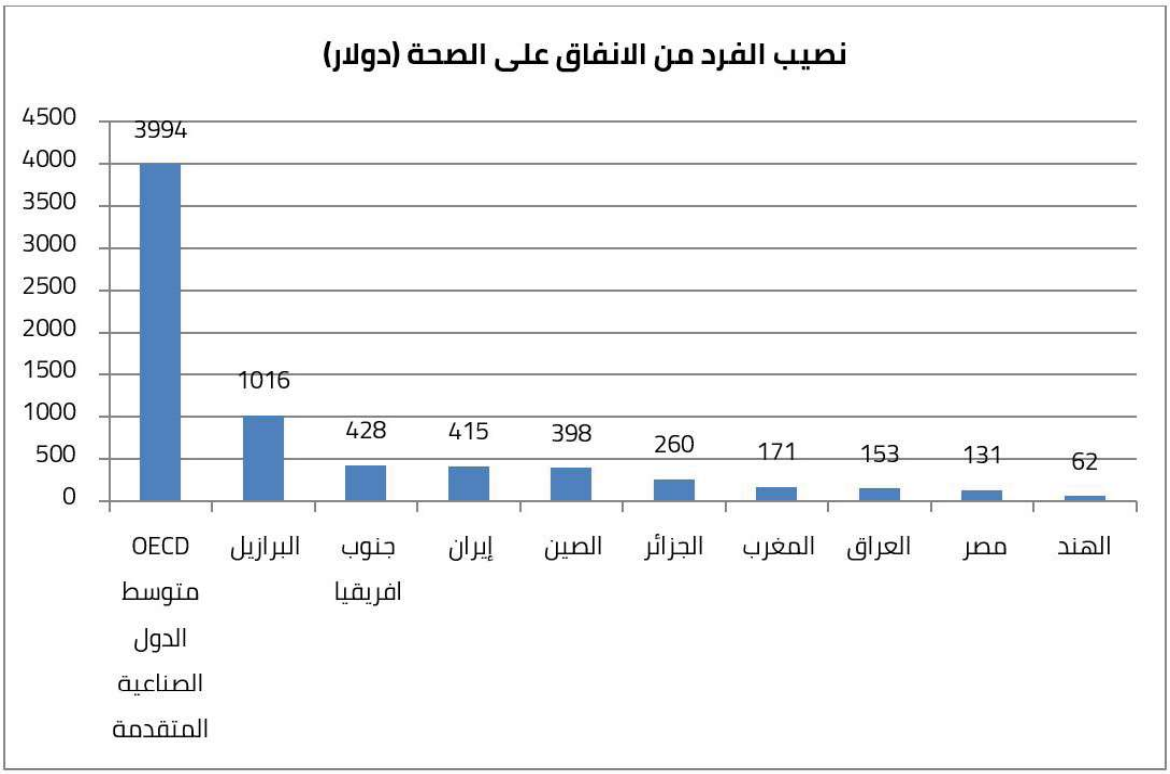
نصيب الفرد من الانفاق على الصحة (دولار)
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
3994
1016
428
415
398
260
171
153
131
62
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
البرازيل
جنوب افريقيا
إيران
الصين
الجزائر
المغرب
العراق
مصر
الهند

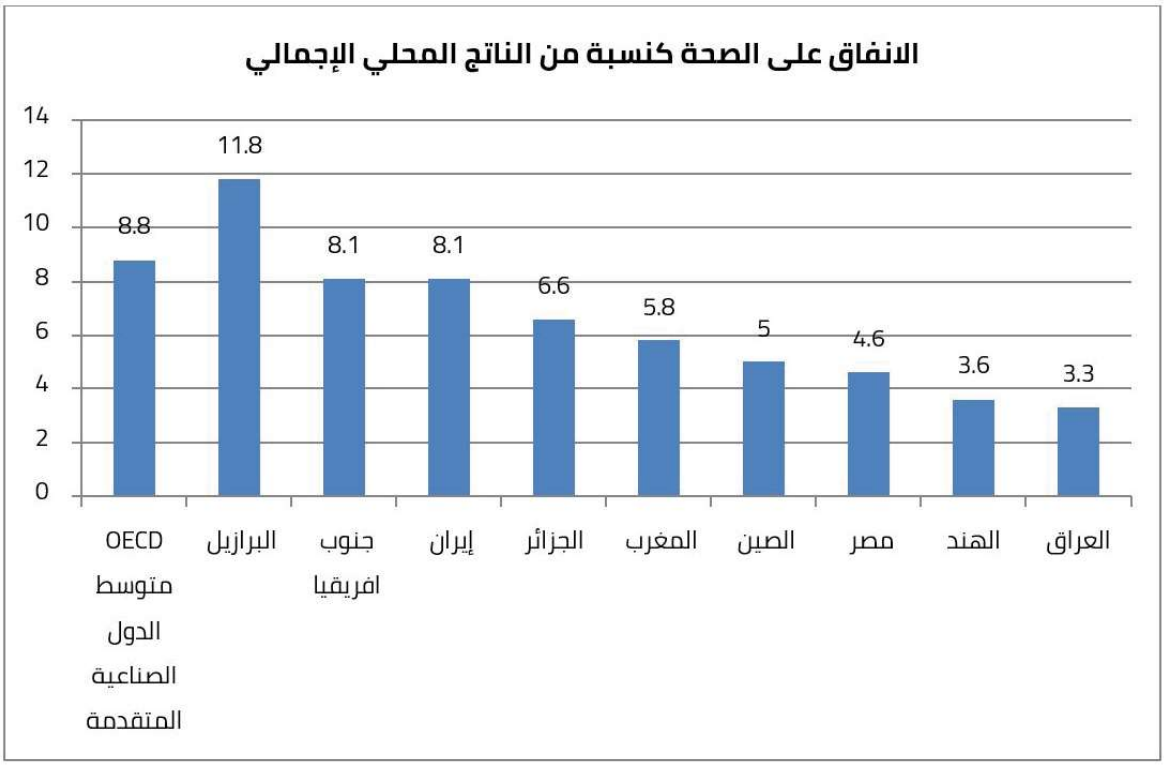
الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
14
12
10
8
6
4
2
0
8.8
11.8
8.1
8.1
6.6
5.8
5
4.6
3.6
3.3
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
البرازيل
جنوب افريقيا
إيران
الجزائر
المغرب
الصين
مصر
الهند
العراق

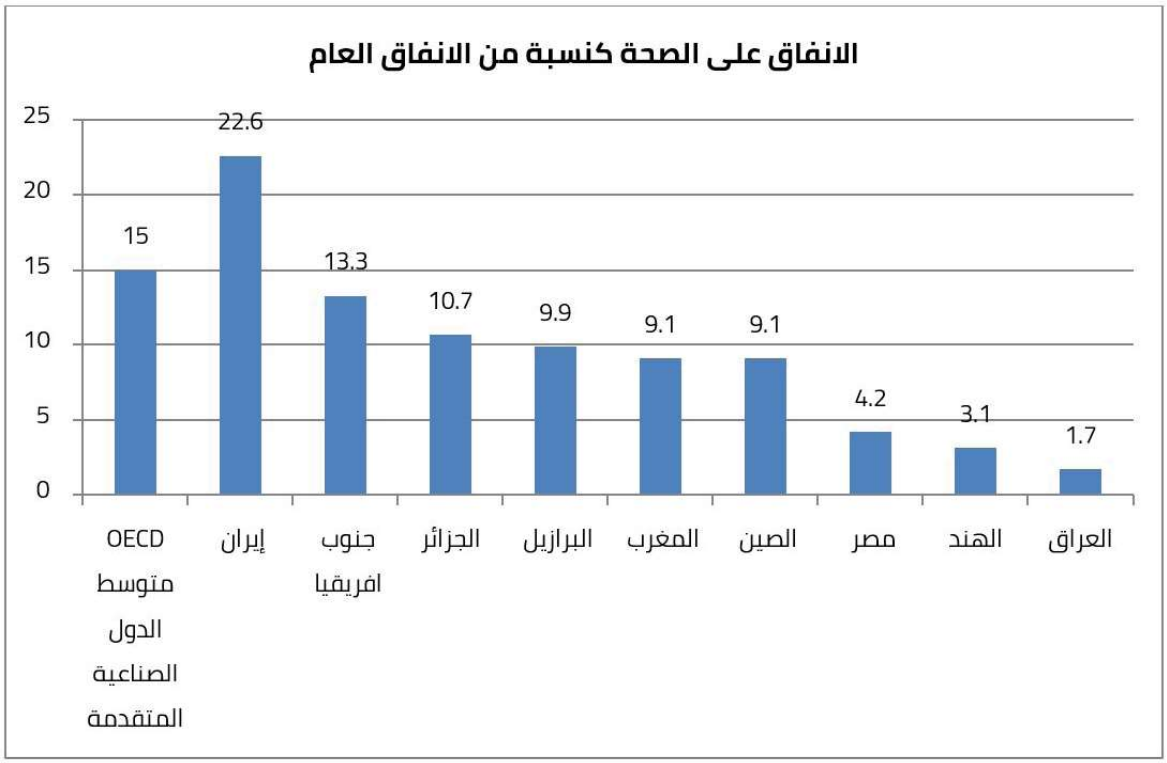
الانفاق على الصحة كنسبة من الانفاق العام
25
20
15
10
5
0
15
22.6
13.3
10.7
9.9
9.1
9.1
4.2
3.1
1.7
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
إيران
جنوب افريقيا
الجزائر
البرازيل
المغرب
الصين
مصر
الهند
العراق

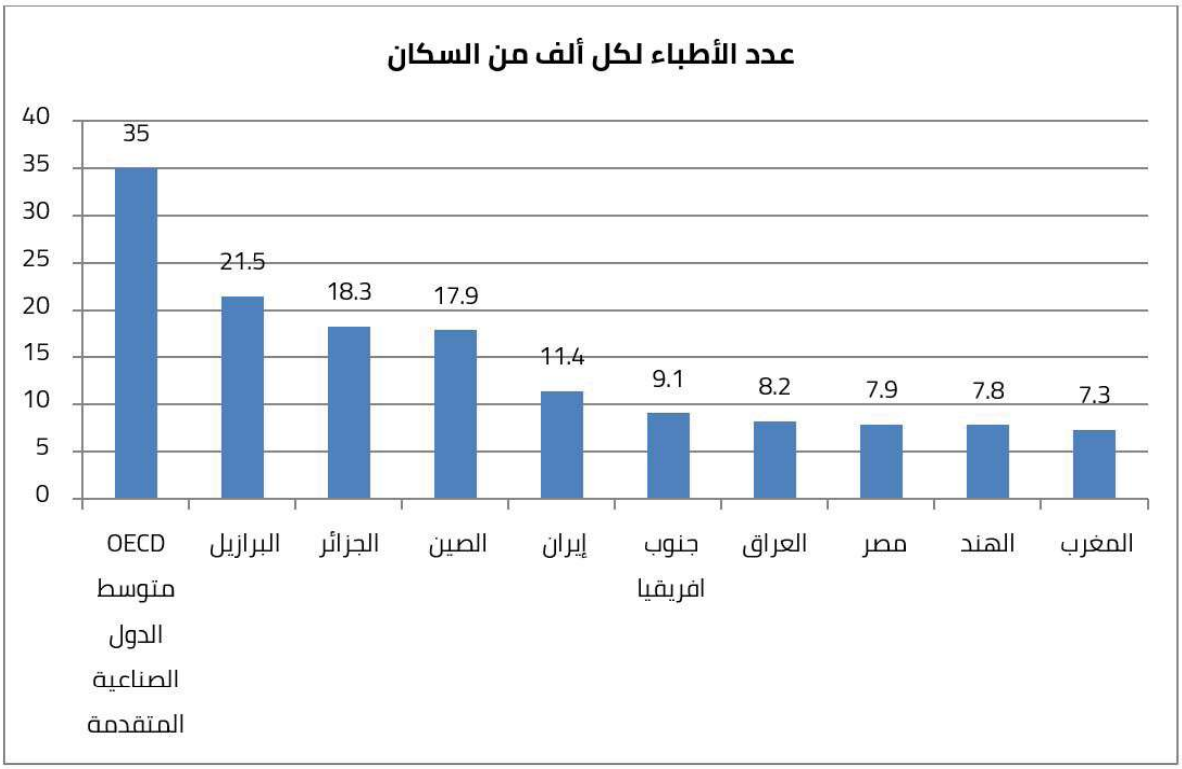
عدد الأطباء لكل ألف من السكان
40
35
30
25
20
15
10
5
0
35
21.5
18.3
17.9
11.4
9.1
8.2
7.9
7.8
7.3
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
البرازيل
الجزائر
الصين
إيران
جنوب افريقيا
العراق
مصر
الهند
المغرب

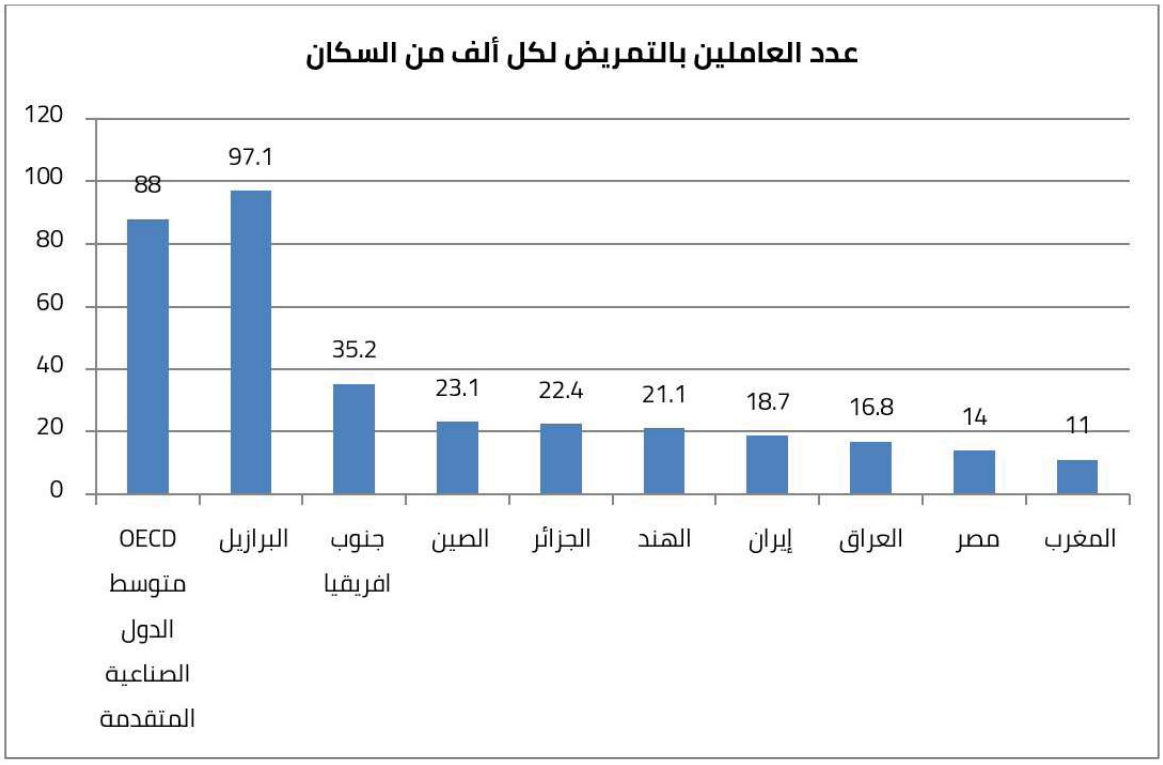
عدد العاملين بالتمريض لكل ألف من السكان
120
100
80
60
40
20
0
88
97.1
35.2
23.1
22.4
21.1
18.7
16.8
14
11
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
البرازيل
جنوب افريقيا
الصين
الجزائر
الهند
إيران
العراق
مصر
المغرب

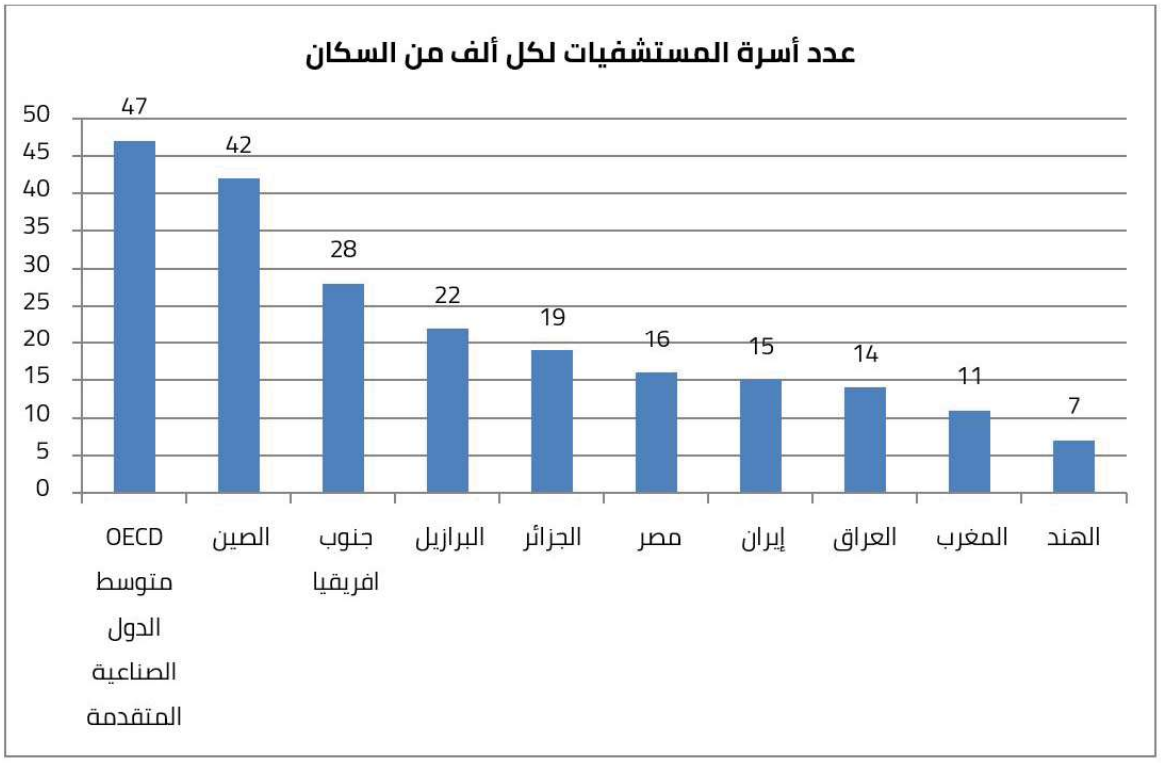
عدد أسرة المستشفيات لكل ألف من السكان
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
47
42
28
22
19
16
15
14
11
7
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
الصين
جنوب افريقيا
البرازيل
الجزائر
مصر
إيران
العراق
المغرب
الهند

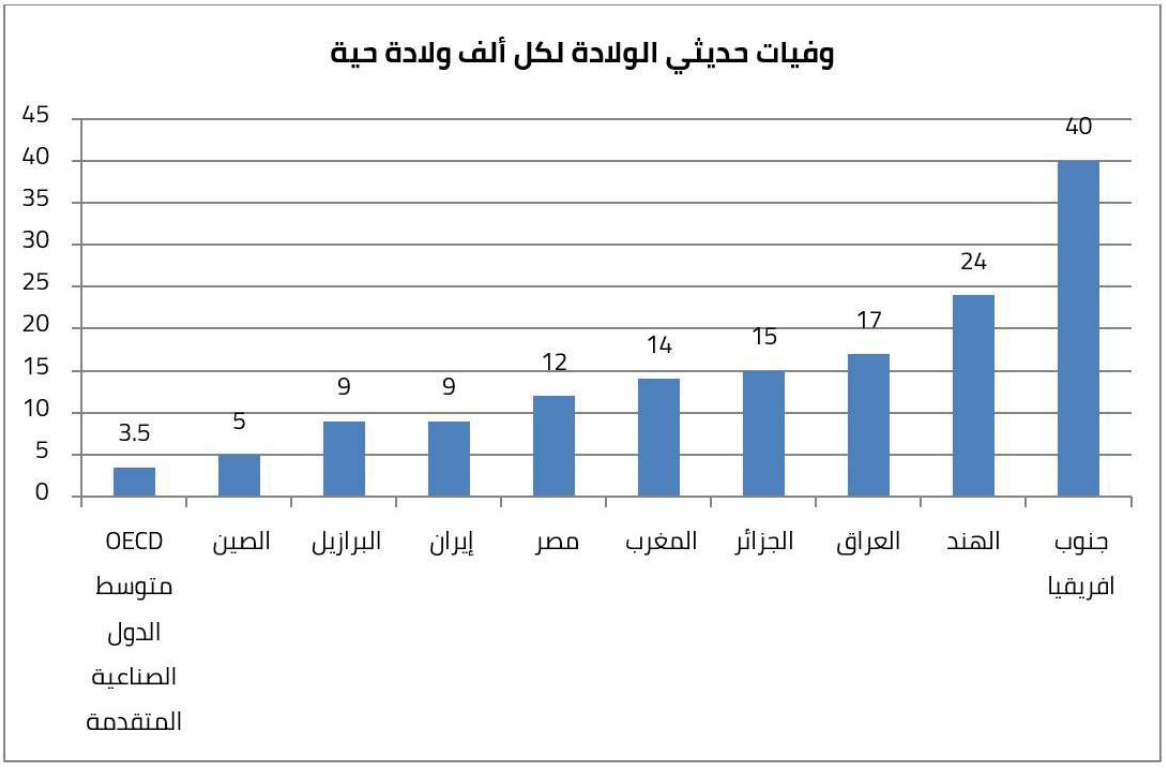
وفيات حديثي الولادة لكل ألف ولادة
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
3.5
5
9
9
12
14
15
17
24
40
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
الصين
البرازيل
إيران
مصر
المغرب
الجزائر
العراق
الهند
جنوب افريقيا

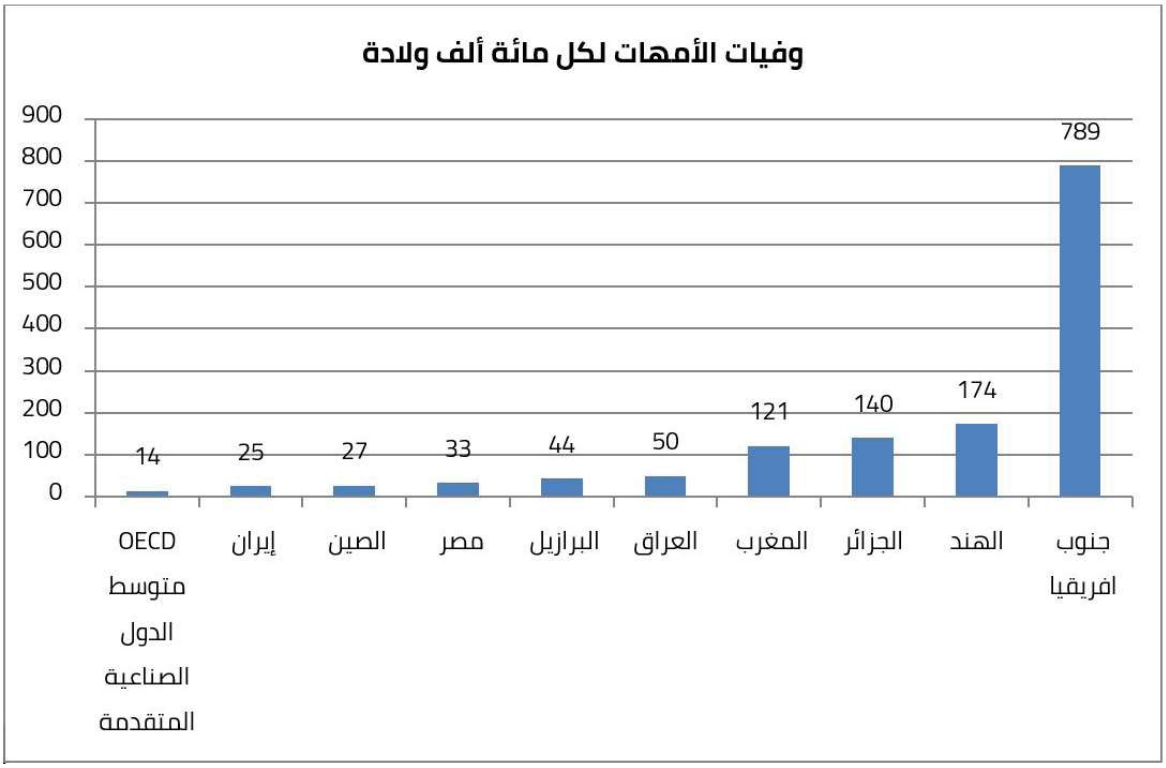
وفيات الأمهات لكل مائة ألف ولادة
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
14
25
27
33
44
50
121
140
174
789
OECD متوسط الدول الصناعية المتقدمة
إيران
الصين
مصر
البرازيل
العراق
المغرب
الجزائر
الهند
جنوب افريقيا

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

/ecsstudies | www.ecsstudies.com